حـــول مصادر وتطور الفكر الاقتصادى فى العراق
١٩٠٠ — ١٩٧١

الدكتور خير الدين حسيب
استاذ الاقتصاد — جامعة بغـــداد

مقـــدمة :

يمثل هذا البحث(١) النتائج الأولية الأساسية للمحاولات المتتالية والمتكاملة التى قام بها المؤلف منذ سنة ١٩٦٣ حتى الوقت الحاضر لحصر مصادر الفكر الاقتصادى العربى فى العراق خلال القرن العشرين ، وبالتحـــديد منـــذ سنة ١٩٠٠ حتى نهاية عام ١٩٧١ ، وذلك بجمع وتصنيف جميع مؤلفات الاقتصاديين فى العراق فى مجال العلوم الاقتصادية المختلفة ، وباللغات المختلفة ، خلال هذه الفترة ، سواء اكانت هذه المؤلفات على شكل كتب او نشرات مستقلة او اطروحات ، رسائل جامعية ، او مقالات ، وكذلك نتائج المحاولات التى بذلت لتقويم عام للفكر الاقتصادى فى العراق وتطوره بقدر ما تعكسه هذه المؤلفات بشكل عام عن طريق بيان وتحـــديد السمات والاتجاهات العامة فيهـــا والخروج ببعض الاســـتنتاجات والملاحظـــات والمقترحات حولها .

اولا — حدود البحث :

يهدف هذه الدراسة ابتداء الى حصر ما ساهم به الاقتصاديون فى العراق خلال الفترة ١٩٠٠ — ١٩٧١ فى العلوم الاقتصادية ، وان تشمل كل ما كتبوه ســـواء عن العراق او عن غيره من اقتصاديات البلاد العربية او مناطق اخرى فى العـــالم . الا انه رغبة فى استكمال ملكتبه المؤلفون العرب عن اقتصاديات العراق فقد اتسعت الدراسة ، استثناء ، لتشمل ما كتبه المؤلفون العرب خارج العراق عن جانب او اكثر من الاقتصاد العراقى فقط ، وعلى ذلك فان الدراسة محددة بدائرتين متداخلتين ولكنهما غير متطابقتين ، الأولى يحددها بلد المؤلف وتشمل ما ساهم به « **الاقتصاديون فى العراق** » سواء

---

(١) ستصدر الدراسة التفصيلية لهذا الموضوع فى كتاب مستقل ، هو تحت الطبع الآن ، عن دار الطليعة فى بيروت بعنوان « مصادر الفكر الاقتصادى العربى فى العراق ١٩٠٠— ١٩٧١ » ويقع الكتاب فى حوالى الخمسمائة صفحة .

اسمان « **عن العراق او غيره** » . والثانية يحددها البلد موضوع البحث ويشمل مدلوله « **الاقتصاديون العرب** » من العراقيين وغير العراقيين . « **عن العراق** » .

ورغم ان الطابع العام الغالب لهذه الدراسة هو عن « الفكر الاقتصادي العربي في العراق » لا انه شامل ، استثناء ايضا ، مكتوبات الاقتصاديين في العراق من غير العرب ، **وعددهم قليل جدا ومساهمتهم محدودة** . ولا يؤثر على الطابع العام الغالب عليها .

وتشمل نتاج المؤلفين العرب من العراق او عن العراق ما كتبوه بجميع اللغات ، سواء بالعربية او باللغات الاجنبية .

اما « **فترة الدراسة** » ، فقد حددت بدايتها بسنة ١٩٠٠ كبداية للقرن العشرين . واما تحديد نهاية الفترة بسنة ١٩٧١ فقد اقتضتها الاعتبارات العملية لاعداد هذه الدراسة حيث انها تشمل آخر سنة قبل اعداد القسم الاخير من هذه الدراسة خلال سنة ١٩٧٢ .

وقد استعمل تعبير « **الاقتصاديون** » او « **المؤلفون** » في هذه الدراسة ليشمل الذين كتبوا في العلوم الاقتصادية بمفهومها الواسع وموضوعاتها المختلفة ، سواء اكانوا ممن يصح اطلاق اسم الاقتصاديين او المؤلفين عليهم ، او يستحقون هذه التسمية ام لا ، وقد اتخذ ذلك « **معيار الكتابة في العلوم الاقتصادية** » اساسا لهذه التسمية ، مع ما يترتب على ذلك من تجاوز احيانا على الاقتصاديين وعلى المؤلفين .

اما تعبير « **الاقتصاد** » فقد استعمل هنا ليشمل الموضوعات الاقتصادية التطبيقية والنظرية ، المعاصرة والتاريخية . وبالنظر لتوسع الموضوعات الاقتصادية وتشعب صلاتها وتعقدها مع جوانب الحياة الاخرى ، فان الدراسة اتسعت احيانا لتشمل بعض الجوانب التي وان لم تكن اقتصادية صرفة فهي على جانب الاقتصاد وحاشيته . ولذلك شملت هذه الدراسة قسم العلوم الاقتصادية ما كتب في مواضيع مكملة مثل الجغرافية الاقتصادية والادارة والتعاون والاحصاء والتأمين . ولكن لم افراد قسم خاص لها في التصنيف الخاص حسب المواضيع حتى يمكن تحديد هوية المواضيع الاقتصادية الصرفة والمتكاملة على كل حدة .

وتشمل هذه الدراسة على جميع ما كتب من مؤلفات وبحوث ودراسات سواء على شكل « **اطروحات او رسائل جامعية** » او على شكل « **كتب ونشرات مستقلة** » او « **مقالات** » ، وقد شملتها الدراسة جميعا ، ضمن الحدود التي اشرت اليها اعلاه . ودون اية محاولة لتحديد ما يشكل وما لا يشكل منها مساهمة فكرية في العلوم الاقتصادية واستثناء مالا يشكل مثل

هذه المساهمة ، للأسباب التي سنشير اليها فيما بعد . ولقد اقتصر في هذه الدراسة على ما كتب من اطروحات وكتب ومقالات من التي يمكن تحديد هوية كاتبها فقط .

ولذلك . ولاعتبارات عملية اخرى ، فقد **استثنيت التقارير والنشرات الاقتصادية الحكومية** التي يتعذر تحديد كاتبها او التي اصدرتها وزارة او دائرة حكومية معينة وليس شخصا او اشخاصا معينين يعملون فيها ، مع ما في هذا الاستثناء من تقييد لاطار المساهمة ، اذ ان معظم هذه التقارير ساهم في اعدادها مؤلفون من العراقيين ايضا ولن كان يتعذر تحديد اسمائهم . كما ان هذه التقارير والنشرات الرسمية من السعة بحيث تحتاج الى دراسة وتجميع خاص بها فقط ، وهو ما آمل ان يكون موضوع دراسة اخرى مني او من آخرين .

وقد **استثنيت** من هذه الدراسة ايضا **التشريعات (القوانين والانظمة)** الاقتصادية وكذلك **مقالات مراجعة الكتب** (Review, Articles) كما استثنى منها المقالات والدراسات الاقتصادية **التي نشرت في الصحف (الجرائد) اليومية او الاسبوعية** ، حيث يتعذر عمليا الرجوع الى كل الصحف التي صدرت خلال هذه الفترة والوقوف على ما نشر فيها مما يشكل مساهمة في العلوم الاقتصادية ، على الرغم من **ان البعض من هذه المقالات التي بقيت خارج نطاق هذه الدراسة قد تكون اهم ((علميا)) من بعض ما اشتملت عليه الدراسة من مقالات** والتي دخلت فيها لانها نشرت في مجلات دورية فقط بغض النظر عن قيمتها العلمية .

كما تجب الاشارة الى ان الكلام ((**عن العراق**)) ينحصر في حدوده الحالية لانه اكتسب كيانه القانوني كقطر قائم بذاته عن الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى . وكان عراق اليوم قبل ذلك مكونا من ثلاث ولايات رئيسية مع بعض السناجق ، وحدود هذه الولايات والسناجق بمجموعها اوسع من حدود العراق الحالية . غير ان الاجزاء التي لم تعد اليوم ضمن القطر العراقي لم تكن لها ميزة خاصة تنفرد بها عن بقية الولايات ولا مبرر من عدم الاشارة اليها في هذه الدراسة ، خاصة وان ما كتبه العرب عن الاقتصاد في العراق او عن العراق بحدوده الحالية قبل الحرب العالمية الاولى قليل جدا كما سنبين ذلك فيما بعد .

ثانيا ــ مصادر الدراسة :

لقد تم اللجوء الى اكثر من وسيلة واحدة للوقوف على كل ما ساهم به الاقتصاديون العرب في العراق او عن العراق . فقد تم اولا توجيه رسائل شخصية الى حوالي (٢٠٠) اقتصادي في العراق ، ممن يعتقد ان لهم مساهمات فكرية منشورة ومن المعروفة اسماءهم وعناوينهم وتم توضيح الهدف من الدراسة لهم والمعلومات المطلوبة مع الرجاء منهم بابلاغ من لم تصلهم مثل هذه الرسائل من معارفهم من الاقتصاديين ممن يشملهم موضوع

الدراسة بأن يبعثوا بالمعلومات التي تخصهم . وقد حددت فترة شهر لهم للاجابة وارسال المعلومات المطلوبة . وبعد انتهاء المدة ، وبسبب ضعف الاستجابة ، تم ارسال رسائل جديدة لهم لتذكيرهم بذلك . ورغم ان الحصيلة النهائية من الاجابات لم تكن تزيد عن ٢٥٪ من عدد الرسائل الموجهة ، الا انها اثبتت انها كانت ذات فائدة كبيرة لهذه الدراسة . فقد امكن عن طريقها الحصول على معلومات مفيدة عن عدد كبير من الاطروحات والمقالات المكتوبة من قبل الاقتصاديين العراقيين في الدول الاشتراكية ، كما كانت مفيدة في تدقيق المعلومات التي تم جمعها من مصادر اخرى من داخل العراق .

وكانت الوسيلة الثانية هي اللجوء الى فهارس المكتبات المختلفة في العراق بما في ذلك المكتبة المركزية لجامعة بغداد ، والمكتبة الوطنية ، ومكتبة المتحف العراقي ، ومكتبات الكليات المختلفة في جامعة بغداد ذات العلاقة بالموضوع .

كما تمت الاستفادة من البيليوغرافيا التي نشرها معهد البحوث الاقتصادية في الجامعة الأمريكية في بيروت للفترة ١٩٣٨ — ١٩٦٥ [١] ، والبيليوغرافيا التي نشرها مركز التنمية الصناعية للدول العربية [٢] ، ومعجم المؤلفين العراقيين للأستاذ كوركيس عواد [٣] ، وبعض البيليوغرافيا التي أعدتها المكتبة المركزية لجامعة بغداد للاطروحات ولما نشر خلال بعض الفترات .

واضافة الى ذلك فقد تم الرجوع الى جميع المجلات المتوفرة في العراق التي يمكن أو يحتمل أن تنشر فيها مقالات ذات طابع اقتصادي ، واستخلص منها ما كتبه الاقتصاديون في العراق فيها .

وقد استخدمت هذه المصادر المختلفة لتكمل بعضها البعض ولأغراض تدقيق شمول هذه الدراسة .

ورغم كل المحاولات والجهود التي بذلت لأن تشمل الدراسة كل ما يجب

---

a Economic Research Institute, American University of Beirut. A Selected and Annotated Bibliography of Economic Literature on the Arabic Speaking Countries of the Middle East 1938 - 1952, Beirut. 1954.

b Economic Research Institute, American University of Beirut. A selected and Annotated Bibliography of Economic Literature on the Arabic Speaking Countries of the Middle East, 1939-1965, Beirut. August 1967.

٢ جامعة الدول العربية — مركز التنمية الصناعية للدول العربية — بيليوغرافيا المطبوعات العربية الصادرة في مجالات التنمية الصناعية في الدول العربية (غير الدائم) للتنمية الصناعية للدول العربية ، الكويت — ١٠ — ١٧ أكتوبر تشرين أول ، ١٩٧١ .

٣ كوركيس عواد — معجم المؤلفين العراقيين في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٨٠٠ — ١٩٦٩ م ، المجلد الأول والثاني والنصف . بغداد ١٩٦٩ .

ان تشمله . فانني لا استطيع ان ادعي ذلك ، ولكنني اعتقد ، وليس بدون ما يبرر ذلك ، انها قد اشتملت على الأغلبية الساحقة لما يجب أن تضمه .

ثالثا ــ طريقة عرض النتائج :

لقد تم **تصنيف المؤلفات** التي شملتها هذه الدراسة وتم عرضها في الدراسة المسلسلة **بطريقتين ــ الأولى** ، وهي الأساس ، **حسب المواضيع الرئيسية** (Subject Index) وذلك في الفصل الثاني من الدراسة ، حيث تم تقسيم المواضيع الى سبعة عشر موضوعا رئيسيا ، كما قسمت بعض المواضيع الرئيسية الى مواضيع فرعية أيضا كلما وجد ذلك مفيدا أو ضروريا، كما سنبين ذلك فيما بعد . ثم تم تصنيف ما كتب تحت كل موضوع رئيسي أو فرعي حسب أسماء المؤلفين . هذا وقد صنفت اسماء المؤلفين تحت المواضيع بحسب الحروف الأبجدية وحسب الاسم الأول وليس على أساس اسم الأب أو العائلة ، حيث وجد أن ذلك ، رغم مخالفته للتصنيف الشائع في العالم ، الا انه اقرب الى الاستعمال الاعتيادي في العراق واكثر مساعدة على الاستدلال من الاسم الأول على ما نشره كل مؤلف .

وقد تم تصنيف كل مؤلف تحت موضوع واحد فقط هو الموضوع الرئيسي الذي يقع تحته ، على الرغم من أن بعض هذه المؤلفات تعالج اكثر من موضوع واحد ويمكن نظريا تصنيفها تحت أكثر من موضوع . ولكننا لاعتبارات عملية قمنا بتصنيفها مرة واحدة تحت الموضوع الرئيسي الذي تعالجه .

وقد تضمن التصنيف حسب المواضيع الاشارة بالنسبة للمؤلفات من الكتب الى اسم المؤلف وعنوان موضوع الكتاب ، والطبعة ان وجدت ، واسم الناشر ، ومكان النشر وسنته ، وعدد صفحات الكتاب . أما بالنسبة للاطروحات فقد تضمنت بالاضافة الى اسم المؤلف وعنوان الأطروحة وعدد صفحاتها ، الدرجة العلمية التي قدمت من أجلها الأطروحة والجامعة التي كتبت فيها . وأما بالنسبة للمقالات فقد تضمنت اضافة الى اسم المؤلف وعنوان المقال ، الاشارة الى اسم المجلة التي نشرت فيها المقالة وعددها وسنتها ان وجدت ، وارقام الصفحات التي تضمنت المقالة . الا انه كانت هناك حالات قليلة لم تتم الاشارة فيها الى تاريخ أو عدد صفحات بعض الكتب والأطروحات او محل نشر بعض الكتب وذلك لما لعدم ذكر ذلك فيها أصلا ، وهو الغالب ، أو لتعذر معرفته وعدم امكان العثور على نسخة منها وهي حالات نادرة ؛ كما ينطبق ذلك على الحالات التي لم يذكر فيها عدد صفحات الكتاب .

وفي حالة المؤلفات المشتركة التي ساهم فيها أكثر من مؤلف ، فقد ادرجت تحت اسم مؤلفيها فقط حسب اسبقية الحرف الأول من سمه ولشير بجانب اسمه الى الآخرين المشتركين فيها .

هذا وقد تم اعطاء رقم متسلسل لما كتب تحت المواضيع المختلفة ، بحيث اصبح لكل مؤلف رقم خاص به .

اما الطريقة **الثانية** للتصنيف ، فقد تم في الفصل الثالث من الدراسة التفصيلية تصنيف المؤلفات المختلفة ، بغض النظر عن المواضيع ، **حسب اسماء المؤلفين** (Author Index) . الا انه وجد انه سيكون من باب التكرار الذي يصعب تبريره والذي يؤدي الى تضخيم الدراسة ، رغم بعض فائدته ، ذكر تفاصيل ماكتبه كل مؤلف بالشكل الذي ذكرت فيه عند تصنيفها تحت المواضيع . ولذلك تمت الاشارة تحت اسم كل مؤلف الى **عناوين** مؤلفاته فقط والى « **ارقام** » مؤلفاته هذه حسب التسلسل الذي اعطي اليها في الفصل الثاني الخاص بالتصنيف حسب المواضيع ، وبذلك يمكن عند الحاجة الرجوع الى هذه الأرقام في التصنيف السابق ومعرفة تفاصيل محل وتاريخ النشر وعدد الصفحات . وبالنسبة للمؤلفات المشتركة فقد ادرجت في هذا الفصل من الدراسة التفصيلية تحت اسم كل مؤلف ساهم فيها على حدة .

رابعا — خلاصة النتائج والاستنتاجات والملاحظات العامة :

لم نحاول في هذه الدراسة القيام بتقويم فردي لكل ما نشر مما تضمنته الدراسة التفصيلية ، لأن مثل هذا التقويم لكل مؤلف على حدة أمر يصعب تقديره أو تحمل مسؤوليته ، ولأن أية عملية تقويم لتلك المساهمة الفكرية ستتضمن ، مهما بذلت المحاولات الموضوعية فيها ، بعض المقاييس والمعايير الشخصية والتي قد تكون تحكمية . كما انها ستتضمن الحكم بمقاييس الحاضر على ما كتب في ظروف علمية وفي سياق تاريخي وضمن امكانيات تختلف عما هو متوفر في الوقت الحاضر(١) . بالاضافة الى ذلك فان «حساسية» الكثير من الاقتصاديين في العراق ، وربما في غيره من الدول العربية ايضا ، لمثل هذا التقويم ، بسبب عدم رسوخ التقاليد العلمية عندنا بشكل واضح حتى الآن ، كان أحد الدوافع المهمة للتردد من مثل هذا التقويم . كما أن هذا التقويم يتطلب وقتا وسعة وعمقا واطلاعا واخصاصا اكثر مما استطيعه او املكه . ولذلك كله لم نحاول في هذه الدراسة تقويما فرديا للمؤلفات .

---

١ ـ للاستاذ سطيع الحصري رأي قيم حول هذه النقطة بالذات حيث يقول : ان منزلة الباحث والمفكر في « تاريخ العلوم والافكار » لا تتعين بملاحظة « جميع الآراء المختلفة والمتناقضة » التابعة في تكوينه ومؤلفاته العديدة ، بل تقرر بملاحظة « الآراء المبتكرة » التي يتميز بها على معاصريه و « الحقائق الجديدة » التي يضيفها الى المكتسبات الفكرية العامة و « التعميمات التي يقوم بها » بهذه الصورة في سجل تقدم الافكار والعلوم .. كل ذلك بمعزل عن الآراء المختلفة التي يلقى فيها بشتركا مع معاصريه ، بطبيعة الحال . ان هذه الملاحظة هذا المعيار الاساسي في دراسة المفكرين والعلماء العظماء ، يجول دون تقدير مزاياهم العظيمة حق قدرها .. ومقادير ذلك يكتسب خطورة خاصة ، عندما يعود الامر الى عظماء المفكرين .. وأقول بلا تردد لولا ذلك لما استطاع احد من المفكرين و العلماء السابقين ان يحتفظ بمكانته العظيمة والمبتكرة في هذا العصر من تطور العلوم الهائل وتقدمها . راجع ابو خلدون ساطع الحصري .. فراسلة عن مقدمة ابن خلدون ، الطبعة الثانية ، الناشر ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ٥ — ١٧) .

وبدلا عن ذلك فقد تمت في هذه الدراسة محاولة لتقويم وبيان الاتجاهات العامة فيها والخروج ببعض الاستنتاجات والملاحظات العامة . ولذلك سنحاول في هذا القسم عرض خلاصة النتائج ، ومن خلالها أحيانا ، وبصورة مستقلة أحيانا أخرى ، نتعرض لأهم الاتجاهات والاستنتاجات والملاحظات العامة فيها مع بعض المبررات حولها .

١ ــ الخلاصة العامة :

يبين الجدول رقم (١) خلاصة بالمؤلفات التي شملتها الدراسة حسب أنواعها المختلفة من أطروحات ، رسائل جامعية ، وكتب ونشرات مستقلة ، ومقالات . ويتبين من الجدول أن مجموع ما نشر خلال الفترة ١٩٠٠ ــ ١٩٧١ التي شملتها هذه الدراسة قد بلغ ٢٣٧٤ مؤلفا ، وان المقالات قد شكلت الغالبية ما نشر حيث بلغت نسبتها ٥٩٪ ، في حين تمثل الكتب والنشرات المستقلة ٣٢٪ ، والأطروحات (الرسائل الجامعية) ٩٪ .

كما بين الجدول رقم (٢) اللغات التي كتبت بها هذه المؤلفات ، ومنه يتبين أن ٨٥٪ منها قد كتبت بالعربية ، وأن الغالبية ما كتب بلغة أجنبية قد كتب بالانكليزية حيث بشكل ١٢٪ من مجموع المؤلفات ، في حين تمثل اللغة الفرنسية ١٪ من المؤلفات ، واللغات الاجنبية الاخرى ٢٪ فقط .

جدول رقم (١)
تصنيف المؤلفات حسب أنواعها
١٩٠٠ ــ ١٩٧١

نوع المؤلف	العدد	
١ ــ الاطروحات (رسائل جامعية)	٢٢٥	٩
٢ ــ الكتب والنشرات المستقلة	٧٤٩	٣٢
٣ ــ المقالات	١٤٠٠	٥٩
المجموع	٢٣٧٤	١٠٠

جدول رقم (٢)
تصنيف المؤلفات حسب اللغة المكتوبة بها
١٩٠٠ — ١٩٧١

اللغة المكتوبة بها	عدد المؤلفات	٪
العربية	٢٠١٧	٨٥
الانكليزية	٢٧٧	١٢
الفرنسية	٣٦	١
لغات أجنبية أخرى	٤٤	٢
المجموع	٢٣٧٤	١٠٠

٢ — التقسيم الزمني لتطور الفكر الاقتصادي في العراق :

قد يكون من المفيد متابعة تطور الفكر الاقتصادي في العراق خلال المراحل المختلفة في القرن العشرين ، ومن أجل ذلك فقد قسمت الفترة ١٩٠٠ — ١٩٧١ الى أربع فترات ، الأولى تبدأ من ١٩٠٠وتنتهي بظهور العراق كيان مستقل قائم بذاته بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بسنوات قليلة أي حتى عام ١٩٢٠ ، حيث تبدأ الفترة الثانية التي تنتهي بنهاية الحرب العالمية الثانية في ١٩٤٥ . والثالثة تبدأ من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . والأخيرة تبدأ منذ ثورة ١٤ تموز حتى نهاية عام ١٩٧١ وهي السنة التي تقف عندها هذه الدراسة . ومع وجود بعض التداخل في بعض السمات المميزة لهذه الفترات الأربعة الا ان لكل منها ، بقدر ما يتعلق الأمر بموضوع دراستنا ، ما يميزها عن الأخرى كما سنرى تباعا .

ويبين الجدول رقم ٢ تصنيف المؤلفات حسب الفترات الزمنية الأربعة المشار اليها أعلاه ، ومنه يتبين بانه لم ينشر خلال الفترة ١٩٠٠ حتى ١٩٢٠ الا خمس مقالات فقط ، أما خلال الفترة ١٩٢٠ — ١٩٤٥ فقد نشر ٩٠ مؤلفا تمثل ٤٪ من مجموع ما نشر ، وبمعدل اقل من اربع مؤلفات سنويا فقط . وأما خلال الفترة التالية ١٩٤٦ — ١٩٥٨ فقد بلغ ما نشر ٤٥٦ مؤلفا ، وهو يمثل ١٩٪ من مجموع ما نشر خلال جميع الفترات ، وبمعدل ٣٨ مؤلفا خلال كل سنة واما خلال الفترة الأخيرة ١٩٥٩ — ١٩٧١ ، فقد نشر ١٧٨٥ مؤلفا وتمثل ٧٥٪ من المجموع ،

جدول رقم ٣

تصنيف المؤلفات حسب الفترات الزمنيـــة التى نشرت خلالهـــا

الفترة الزمنية	الكتب	عدد المؤلفات المنشورة والمخطوطة	المقالات	المجموع	النسبة المئوية ٪
حتى سنة ١٩٢٠	—	—	٥	٥	—
١٩٢٠ — ١٩٤٥	٤	٥٨	٢٨	٩٠	٤
١٩٤٦ — ١٩٥٨	٦١	١٨٣	٢١٢	٤٥٦	١٩
١٩٥٩ — ١٩٧١	١٦٠	٤٧٨	١١٤٧	١٧٨٥	٧٥
بدون تاريخ	—	٣٠	٨	٣٨	٢
المجموع	٢٢٥	٧٤٩	١٤٠٠	٢٣٧٤	١٠٠

ومعدل حوالى ١٤٩ مؤلفا خلال السنة الواحـــدة وقد كان هناك ٣٨ مؤلفا او حوالى ٢ ٪ من المؤلفات لم يذكر فيها تاريخ نشرها أو لم نتمكن من معرفته .

ثم ننتقل الآن لبيان الملامح العامة للفكر الاقتصادى فى العراق وتطوره خلال كل من هذه الفترات الاربعة .

(أ) الفترة الاولى ١٩٠٠ — ١٩٢٠ :

وفى الفترة الاولى ١٩٠٠ — ١٩٢٠ حيث كان العراق خلالها وحتى الحرب العالمية الأولى خاضعا للحكم العثمانى سياسيا ، فان ما عثر عليه من انتاج فكرى اقتصادى منشور خلال هذه الفترة لا يتعدى خمس مقالات منشورة ، قدمها عام ١٩٠٥ والبقية فى الفترة ما بين ١٩١٣ و ١٩٢٠ . الا أن عدم وجود كتب ودراسات اقتصادية خلال هذه الفترة لا تعنى انه لم توجد نظم وتقاليد مالية واقتصادية وهى من مزايا النظام العثمانى الذى كان العراق خاضعا له .

وترجع قلة هذا الانتاج الفكرى الاقتصادى خلال هذه المرحلة الى طبيعة موقع العراق والى الظروف الخاصة التى كانت تسوده حينذاك . فالعراق يتميز بين الاقطار العربية بانه يقع على الطرف الشرقى للعالم العربى ، وان له خط حدود يفصل بينه وبين اقطار اسلامية غير عربية لطول مما لأى قطر

عربي حر ، وهو القطر العربي الوحيد الذي يحده قطران مسلمان غير عربيين ، وان فيه عددا من الأماكن المقدسة ، عند الشيعة خاصة ، مما يجعل عددا كبيرا من الزوار من ايران والهند يؤمه سنويا ، فيساهم كل ذلك في خلق مجال واسع نسبيا للتبادل الثقافي والاقتصادي مع الدول الاسلامية . الا ان العراق من الاقطار العربية التي لا تتصل مباشرة بساحل المتوسط وبذلك فان اتصاله بأوروبا حضاريا وثقافيا أضعف من اتصال الاقطار العربية الأخرى الواقعة على البحر المتوسط . والواقع ان التغلغل الاوربي في العراق جاء متأخرا اكثر مما هو في بعض الاقطار الأخرى . كما انه بدأ ينحسر عنه سياسيا قبل أن ينحسر عن اي قطر عربي آخر . فالعراقيون لم يتصلوا مباشرة بالغربيين اتصالا يتكافأ مع اتصال الاقطار العربية الأخرى بهم . يضاف الى ذلك ان الجاليات المسيحية في العراق ، وهي التي تتبع نظمها الدينية فرصة الاتصال بالغرب ، ليست كثيرة . واغلبيتها المطلقة شرقية محلية ، لذلك فان النصرانية لم تكن باعثا ونسبا قويا للاتصال بالغرب ، شأن ما حدث في لبنان مثلا .

يضاف الى ذلك ان المدارس الرسمية التي انشئت في العراق ، ابان تلك الفترة ، كانت تتبع النظم والمناهج التي تقررها الدولة في استانبول بناء على حاجتها وطبقا لأوضاعها . ولذلك فان اهم المدارس التي انشئت هي المدارس العسكرية . كما ان البلد الرئيسي الذي كان العراقيون يذهبون لاكمال الدراسة فيه هو استانبول . اما السفر للدراسة في الغرب فقد بدأ متأخرا . وان عدد الطلاب العراقيين الذين ذهبوا للدراسة في الكلية الأمريكية ببيروت (الجامعة الأمريكية) والكلية الكاثوليكية ببيروت (جامعة القديس يوسف) أو الكلية الأمريكية في ماردين ضئيل جدا ؛ كما ان عدد من ذهب منهم للدراسة في الغرب قليل .

(ب) الفترة الثانية ١٩٢٠ — ١٩٤٥ :

وتتميز هذه الفترة بظهور العراق ككيان دولي قائم بذاته منسلخ عن الدولة العثمانية ، وتحت الانتداب البريطاني ، ثم اصبح مستقلا سنة ١٩٣٢ . كما تميزت هذه الفترة بادخال نظم وافكار جديدة في الحكم بما في ذلك النظم المالية والاقتصادية مما دفع الى الكتابة ومناقشة النظامين العثماني والبريطاني .

كما كان من الأحداث الاقتصادية الهامة خلال هذه الفترة ، الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في اواخر العقد الثالث ، والنتائج الاقتصادية التي ترتبت على الحرب العالمية ، والتي من شأنها جميعها ان تثير الاهتمام بالاقتصاد . وقد توسعت خلال هذه الفترة تجارة العراق الخارجية ، في الصادرات والواردات ، وخاصة مع الغرب ، كما سجلت بدايه لنشاط صناعي وانشاء بعض المعامل الغربية لانتاج السلع في العراق كمعمل غزل بلشا وغيره ، وبذلك بدأت الحياة الاقتصادية ومؤسساتها تتعقد فازداد عدد التجار والشركات التجارية ، وتعددت اعمالها ونشاطها

واتسع افقها وميدانها ، ولابد أن يرافق كل ذلك اهتمام بالأمور الاقتصادية وتفكير بها .

وكذلك كان استمرار تدخل الانكليز فى الحكم وسيطرتهم عليه فى العراق، وخاصة فى الفترة التى سبقت دخول العراق فى عصبة الأمم فى سنه ١٩٣٢، مما لمناقشة اعمال الادارة البريطانيه ، بما فى ذلك جوانبها الاقتصاديه ، حيث وجدت هذه المناقشات سبيلها الى الخطب السياسية التى كان يلقيها بعض رجال السياسة فى احزابهم او فى المناقشات البرلمانية أو فى غيرها من المجالات .

وقد بدأت ميزانية الدولة خلال هذه الفترة تنظم على أسس عصرية ، كما ازدادت فيها الدراسات التى تهدف الى التنمية الاقتصادية ، كمشروعات الرى او الزراعة او طرق المواصلات ، ومع أن معظم من كتبها كان من الأجانب وخاصة الانكليز ، الا أن العراقيين ساهموا بقسط غير قليل فيها ، بتقديم بعض المعلومات والآراء ، وان كان من الصعب حصر ذلك وتحديده .

وقد تميزت هذه الفترة بالاهتمام بدراسة علم الاقتصاد ، حيث ابتدأ تدريس الاقتصاد خلال العقد الرابع فى بعض المدارس الثانوية اولا ثم فى مدرسة الحقوق ودار المعلمين العالية ، كما بدأت البعثات العلمية الى جامعة بيروت الأمريكية تتتابع منذ سنة ١٩٢٥ واتسعت بعد ذلك لتشمل ارسال طلبة البعثات العراقية الى انكلترا والولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وغيرها ، وتزايد عدد الفروع التى يتخصص فيها الطلبة ، وكان من هذه الفروع الاقتصاد وبعض الموضوعات المتعلقة به . وقد ازداد خلال هذه الفترة عدد الكتب العربية الواردة الى العراق والتى يتناول بعضها الاقتصاد كما ازداد عدد المتقنين للغات الأجنبية التى تمكنهم من مطالعة الكتب الأجنبية بما فيها الكتب الاقتصادية .

وقد ازدادت خلال هذه الفترة محاولات احلال العراقيين فى الادارة محل الهنود والانكليز تدريجيا . ومع أن أغلبية الدوائر كان يراسها الانكليز فى ابتداء هذه الفترة الا أن عدد الموظفين العراقيين اخذ يتزايد واخذ العراقيون يكتسبون خبرة من الادارة الانكليزية التى استهدفت ادخال النظم الغربية ، وبدأ العراقيون يتحملون مسئولية ادارة البلاد ، بما فيها الأمور المالية ، كما تميزت هذه الفترة ببدء احلال الموظفين العرب تدريجيا محل اليهود فى الشئون المالية .

وقد اصبحت الحياة المادية من اهم المثل التى يطالب الناس بتوفيرها ، اى بدأت الأفكار الغربية التى تطالب بالرفاه المادى تنتشر ، وزاد من قوتها توسع المدن ، فأدى كل ذلك الى زيادة الاهتمام بالميادين الاقتصادية والكتابة عنها . كما أن طرق التفكير الغربية التى أخذت تغزو العراق عن طريق مؤسسات التعليم وسبل الاتصال الأخرى ادت الى أن يكون التفكير الاقتصادى سائرا على الأنماط الغربية .

ومع ان السياسة لم تهتم في هذه الفترة بالبحوث الاقتصادية ، الا انها احتت مطالبها بالاصلاح والتقدم . فاستلزم ذلك التدقيق في اختيار الوزراء والموظفين المهتمين بشئون المالية . وصار وزير المالية من اقوى الوزراء واهمهم واسمع من المقاييس التي يحكم بها على الوزارة .

رغم من كل هذه المظاهر والحوادث التي اشرنا اليها اعلاه خلال هذه الفترة والتي كانت تشير الى الاهتمام بالأمور الاقتصادية وحمله التفكير فيها ، الا ان ما كتب ونشر في الاقتصاد خلالها في العراق او عنه لا يعكس ذلك الواقع كثيرا . فقد نشر خلال هذه الفترة ، كما تبين من الجدول رقم ٣١ ، ٩٠ مؤلف ، تمثل ٤ / فقط من مجموع ما نشر خلال القرن العشرين فيه ، وكان بينها ٤ اطروحات و ٥٨ كتابا ونشرة مستقلة و ٢٨ مقالة ، وبمعدل اقل من اربع مؤلفات سنويا فقط ، كما ان اغلبيتها نشرت خلال السنوات العشر الاخيرة من هذه الفترة . وقد تجلى معظم هذا الاهتمام بالشئون الاقتصادية وعبر عن نفسه في الغالب ليس عن طريق الكتب والمقالات المنشورة مما تشمله هذه الدراسة وانما على شكل مقالات ومناقشات اقتصادية في الجرائد اليومية ، كما عبرت عن جانب منه الخطب والمناقشات في مجالس النواب والاعيان التي كانت تقيمه خلال تلك الفترة ، وهما مصدران لم يدخلا ضمن مجموعة المصادر التي تشير اليها هذه الدراسة رغم ان البعض منها اهم علميا واقتصادي من بعض ما نشر على شكل نشرات مستقلة او مقالات في مجلات دورية مما تشمله هذه الدراسة ؛ ولكننا للاسباب والاعتبارات العلمية التي اشرنا اليها اثناء كلامنا عن « حدود البحث » اعلاه لم يكن من الممكن شمول دراستنا لهذين المصدرين .

كما يلاحظ ان الترجمة من اللغات الاجنبية الى العربية في الاقتصاد خلال هذه الفترة كانت شبه معدومة . حيث لم يترجم خلال هذه الفترة كلها الا اربع كتب فقط ، مما يشير الى احد مظاهر التخلف في متابعة الفكر الاقتصادي العالمي ومحاولة هضمه واستيعابه .

الا انه من الملاحظ ان هذه الفترة سجلت بداية الكتابة عن اقتصاديات العراق بشكله الاكثر تبويبا ، بما في ذلك بعض الاطروحات الجامعية وغالبيتها حول تاريخ العراق الاقتصادي ، كما تسجل هذه الفترة ظهور مجلة عربية محترمة ببغداد عام ١٩٣٧ ، والتي رغم الملاحظات التي سنشير اليها حولها ، فقد مثلت منبرا للكتابة في الموضوعات الاقتصادية ومناقشة بعض جوانب الحياة الاقتصادية اليومية .

الا ان مدى تخلفنا الفكري الاقتصادي خلال هذه الفترة يبدو واضحا اذا ما قارنا حجم ونوعية كتاباتنا الاقتصادية خلالها مع ما كان قد وصل اليه الفكر الاقتصادي العالمي خلال نفس الفترة نوعا وكما .

(ج) الفترة الثالثة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ :

شهدت هذه الفترة انتاجا فكريا اقتصاديا غزيرا نسبيا ، بعد أن توفرت للعراق ادوات هذا الانتاج واسبابه . فقد عاد بعد الحرب الثانية الى العراق عدد ممن كانوا يدرسون الاقتصاد في الغرب ، وازداد ارسال البعثات العلمية الى الخارج بشكل متزايد بما فيها عدد غير قليل لدراسة الاقتصاد ، كما تم انشاء أول كلية لتدريس الاقتصاد كعلم مستقل في سنة ١٩٤٧ وهي كلية التجارة والاقتصاد العراقية . وكذلك تأسيس جمعية للاقتصاديين العراقيين في العراق في اواخر هذه الفترة خلال سنة ١٩٥٧ حيث ساهمت هذه الجمعية بنشاط فكري اقتصادي مهم وذلك عن طريق المحاضرات التي رتبت لها . أما الأحداث الاقتصادية التي مرت على العراق خلال هذه الفترة فقد دفعت هي الأخرى المعنيين بالموضوع الى الكتابة عنها فمن جهة كانت هناك مشكلات تصفية الآثار الاقتصادية للحرب من مشكلات تمرين وارتفاع الاسعار والأرصدة الاسترلينية للعراق المجمدة لدى انكلترا، ومن جهة اخرى بدأ انشاء معامل صناعية كبيرة كمعمل شركة الغزل والنسيج العراقية ومعمل شركة الاسمنت العراقية في اواخر العقد الخامس . كما كان الضغط الداخلي وثورة مصدق في ايران عوامل اجبرت شركات النفط على تعديل اتفاقيات النفط معه من جهة والى زيادة مقادير الانتاج والتصدير من جهة اخرى .فدات عوائد النفط تزداد ازديادا ملحوظا سريعا مما دفع الى تشكيل هيئة مستقلة للاعمار الاقتصادي في سنة ١٩٥١ هي « مجلس الاعمار » الذي خصص له ابتداء ١٠٠٪ من عوائد النفط ثم انقصت ، بعد الازدياد الكبير في عوائد النفط ، الى ٧٠٪ قبل ثورة ١٩٥٨ والى ٥٠ ٪ بعد ثورة تموز ١٩٥٨ . وقيام هذا المجلس باعداد برامج للاعمار وتنفيذه عددا كبيرا من المشاريع المختلفة وما اثارته اعمال هذا المجلس ومشروعاته من نقاش وجدل حولها . وكلها أمور دفعت الى الكلام عنها ومناقشتها فكانت دافعا الى انتاج فكري اقتصادي متزايد .

وقد نشر خلال هذه الفترة الثالثة ، كما يتبين من الجدول رقم (٣) ، ٤٥٦ مؤلفا ، وهي تمثل ، كما سبق أن بينا ، ١٩ ٪ من مجموع ما نشر خلال القرن العشرين ، وبمعدل ٣٨ مؤلفا في السنة الواحدة ، بالمقارنة مع اقل من اربع مؤلفات خلال الفترة السابقة لها . وكان من بين ما نشر خلالها ٦١ اطروحة و ١٨٣ كتابا ونشرة مستقلة و٢١٢ مقالة ، أي بنسبة ١٣٪ و ٤٠٪ و ٤٧٪ على التوالي .

ومن السمات المميزة للانتاج الفكري الاقتصادي خلال هذه الفترة كثرة ما كتبه المؤلفون العرب في العراق عن الاقتصاد باللغات الاجنبية ، وخاصة الانجليزية . والتي تمثل أهم جانب من الانتاج الفكري الاقتصادي خلال هذه الفترة . فبجانب الكتب القليلة بالانكليزية التي صدرت خلال هذه الفترة كان هناك ما يزيد على الستين اطروحة علمية ، معظمها بالانكليزية ، قدمت الى الجامعات الاجنبية المختلفة التي يدرس فيها الطلبة العراقيون ، وكان ما يزيد على نصفها اطروحات للدكتوراه والبقية للماجستير (عدا عدد قليل

جدا للبكالوريوس ، . كما قدم معظمها فيما بعد سنة ١٩٥٠ . وباستثناء عدد قليل جدا منها تناول بعض جوانب التاريخ الاقتصادى للعراق . فان معظم البقية منها انصبت على معالجة موضوعات اقتصادية تطبيقية معظمها يدور حول الفترة التى تلت تاسيس مجلس الاعمار وعلى مناقشة وتقويم مشاريع اعمال هذا المجلس والتطور الاقتصادى للعراق بشكل عام . كما تجدر الملاحظة الى ان معظم هذه الاطروحات خلال هذه الفترة كتب رقدم الى جامعات امريكيه فى الولايات المتحده . وتليها الجامعات الانكليزيه والفرنسيه والجامعه الامريكيه فى بيروت . وعدد قليل منها فى الجامعات المصرية وبعض الجامعات الأوربيه الأخرى . ولم يكن بينها اطروحات معظمه الى أيه جامعة فى الدول الاشتراكية ، وهو يعكس طبيعة الأوضاع السياسيه وعلاقات العراق مع الدول الاشتراكية خلال هذه الفترة .

وبجانب هذه الكتب والاطروحات بالانكليزيه وبغيرها من اللغات الاجنبيه، ظهرت مجموعه من المقالات والبحوث المهمة خلال هذه الفترة بلغات اجنبيه ايضا . نشرت معظمها فى مجلات اجنبيه خارج العراق .

كما نشطت الترجمة نسبيا خلال هذه الفترة بالمقارنة مع سابقتها . فقد ترجم خلالها الى العربيه ١٧ كتابا ومقالة واحدة . ولكنها تختلف عما يمكن أن تلعبه الترجمه الاقتصادية الى العربية فى اغناء الفكر الاقتصادى العربى فى العراق .

وقد تميزت هذه الفترة ايضا بكثرة ما كتب باللغه العربية عن الاقتصاد فى العراق . حيث ظهر عدد كبير من الكتب والنشرات المستقله ، الا ان مستوى هذا الانتاج بشكل عام . مع استثناءات قليله ، كان ادنى من مستوى الاطروحات باللغات الاجنبيه عموما . وقد كتب عدد غير قليل من هذه الكتب من قبل اساتذة الاقتصاد فى المعاهد العراقية العاليه . وغرض التدريس بالذات ، وكان بعضها يدور حـول مبادىء الاقتصـاد وتاريخ الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية . كما تناول عدد من هذه الكتب والنشرات جوانب الاقتصاد العراقى المختلفة . وكانت اغلبيتها اقتصادية صرفه . وان كان بعضها يعالج جوانب اقتصادية معينة كجانب ثانوى ضمن معالجته لمواضيع اساسية اخرى كبعض ما نشر من كتب ونشرات عن الري ل العراق .

ونشر كذلك خلال هذه الفترة عدد كبير من المقالات والبحوث الاقتصاديه باللغه العربية قارب عددها المائتين ، وقد احتوت مجلة غرفة تجارة بغداد مجموعه كبيرة منها ، وكذلك مجلة المعلم الجديد ومجلة الكمارك والمكوس ثم مجلة الزراعة العراقية ، كما نشر عدد قليل جدا منها فى مجلات عربيه خارج العراق .

ومن المهم ان نلاحظ ان هذه الفترة شهدت بعض الاتجاهات التقدميه فى الفكر الاقتصادى العـربى فى العراق ، وخاصة فيمـا كتب فى بعض

الاطروحات والمقالات خارج العراق وفى قليل مما نشر داخل العراق نفسه ؛ وظهرت فيها الصيحات الأولى للاقتصاديين الذين سلطوا بعض الأضواء على مشكلة الاقطاع فى العراق وضرورة الاصلاح الزراعى ، وعلى طبيعة مناهج مجلس الاعمار فى العراق ومدى نجاحها فى معالجة مشاكل الاقتصاد العراقى الاساسية . كما شهدت بعض التنبه الفكرى الاقتصادى لما يجرى فى القطاع النفطى الأجنبى فى العراق ، وان كان ما كتب فى الموضوع الأخير ظل بعيداً فى غالبيته عن مواجهة صميم المشكلة مع الشركات النفطية الأجنبية وظل يدور فى غالبه حول جوانب المشكلة . ورغم طبيعة الأوضاع السياسية التى كانت موجودة فى العراق خلال هذه الفترة الا انها لم تحل دون التعبير ونشر مثل هذه الاتجاهات والانتقادات ، مع ملاحظة أن معظمها كتب فى اطروحات قدمت الى جامعات أجنبية وفى خارج العراق بعيداً عن التأثير المباشر للسلطة السياسية فى الداخل .

وعلى العموم **تمثل هذه الفترة مرحلة « الانطلاق »** Take-off **فى تاريخ الانتاج الفكرى الاقتصادى فى العراق** . اذا جاز لنا أن نستخدم هنا تعبير البروفسور روستو فى هذا المجال .

(د) الفترة الرابعة ١٩٥٩ ــ ١٩٧١ :

لقد شهدت هذه الفترة عددا من الاحداث الاقتصادية الهامة كانت لها انعكاساتها الواضحة على نوع وكم واتجاهات الانتاج الفكرى الاقتصادى خلالها فى العراق .

لقد شهدت بداية هذه الفترة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وادخال الاصلاح الزراعى بعدها باشهر قليلة ، وتعديل بعض القوانين المالية . واعيد النظر فى بدايتها فى أجهزة الاعمار فى العراق وتم الغاء مجلس ووزارة الاعمار وانشاء مجلس ووزارة التخطيط والتحول من مركزية التخطيط والتنفيذ الى مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ ، والغى آخر منهاج للاعمار الذى شرع قبيل الثورة واعدت بدلا عنه خطة اقتصادية مؤقتة أعقبتها فيما بعد ثلاثة خطط اقتصادية . وبدأت قضية النفط تثير اهتماما متزايدا وبدلت المفاوضات مع شركات النفط انتهت بالمواجهة معها وتشريع قانون رقم (٨٠) عام ١٩٦١ ، ثم تاسيس شركة النفط الوطنية ، وصدور قانون رقم (٩٧) عام ١٩٦٧ ، وما تخلل ذلك واعقبه من احداث نفطية هامة داخل وخارج العراق . كما صدرت عام ١٩٦٤ القرارات الاشتراكية وما تضمنته من تأميم كلى وجزئى لعدد من القطاعات الاقتصادية ، وسيطرة القطاع العام بشكل متزايد على التجارة الخارجية ، واشراك العاملين فى الأرباح والادارة ، واتخاذ عدد من الاجراءات فى اتجاه تحقيق عدالة اكبر فى توزيع الدخول والثروات .

كما شهدت هذه الفترة عودة اعداد متزايدة من طلبة البعثات العراقيين من الجامعات الغربية بعد اكمال دراستهم العالية فيها فى الاقتصاد وتزايد

مساهمتهم فى الحياة الاقتصادية اليومية واتخاذ القرارات فيها وفى العمل الاكاديمى فى الجامعات كما بدىء لأول مرة فى بداية هذه الفترة ، واستمر فيما بعد . بارسال او سفر عدد متزايد من الطلبة العراقيين للدراسه فى جامعات الدول الاشتراكيه . وفى الاتحاد السوفيتى بشكل خاص ودول أوربا الشرقيه والصين بدرجة اقل .

كما توفرت مجالات اكبر لنشر الفكر الاقتصادى داخل العراق بصدور مجله « الاقتصادى » فى بداية هذه الفترة عام ١٩٦٠ ، وصدور مجله « الصناعى » فى نفس السنه ، ثم صدور عدد من المجلات الاخرى فى النصف الثانى من الستينيات ممن تهتم أو فتحت ابوابها لنشر المقالات الاقتصاديه فيهـا .

وكان لكل هذه الاحداث والعوامل آثارها المباشره والواضحة على حجم ومستوى واتجاهات ما نشر خلال هذه الفترة الاخيرة . فقد نشر خلال الاثنى عشرة سنة التى شملتها هذه الفترة . كما يبين ذلك من الجدول رقم (٣) ، ما مجموعه ١٧٨٥ مؤلفا وبمعدل ١٤٩ مؤلفا سنويا ، بالمقارنة مع ٤٥٦ مؤلفا وبمعدل ٣٨ مؤلفا سنويا خلال فترة الاثنتى عشرة سنه التى شملتها الفترة السابقة ١٩٤٦ — ١٩٥٨ ، اى حوالى اربعه اضعافها من حيث الكم . كما يشكل ما نشر خلال الفترة الأخيرة هذه ٧٥ / من مجموع ما نشر خلال القرن العشرين . ومن ضمن مجموع ما كتب خلال هذه الفترة كان هناك ١٦٠ أطروحة و ٤٧٨ كتابا ونشرة مستقلة و ١١٤٧ مقاله ، وهى تشكل ٩ / و ٢٧ / و ٦٤ / من المجموع الكلى على التوالى .

ويلاحظ ان عدد واهمية الاطروحات قد زادت خلال هذه الفترة وبلغت ضعفى ونصف ما كانت عليه خلال الفترة السابقة ، كما يلاحظ انها ضمت لأول مرة عددا من الاطروحات التى قدمت فى بعض جامعات الدول الاشتراكيه بلغ مجموعه ٢٩ اطروحة . وهى تشكل ١٨ / من مجموع الاطروحات خلال هذه الفترة . وبينها ١١ اطروحة قدمت فى بعض جامعات الاتحاد السوفيتى لوحده . وبقدر ما أمكن الاطلاع عليه من خلاصات معظم الاطروحات التى قدمت فى بعض جامعات الدول الاشتراكية والتى تفضل اصحابها مشكورين مارسالها الينا ردا على استفساراتنا وطلبنا منهم ، وبقدر ما يمكن الحكم على تلك الاطروحات من خلال هذه الخلاصات ، فلا يبدو انها عكست اى تغيير نوعى مهم فى الاتجاهات العامة الاقتصادية فى الأطروحات الاقتصادية عمومـا . وكان الجانب الوصفى والتجميعى والاستعراض التاريخى للوقائع والأمور الاقتصادية غالبا على كثير منها ، ولم يكن بينها الا عدد محدود جدا واقل من القليل مما حاول دراسة بعض تجارب والنظم الاقتصادية للدول الاشتراكية التى قدمت هذه الاطروحات الى جامعاتها لتنل نتائج هذه الدراسة والتجارب الى العراق للاستفادة مما يمكن الاستفادة منها .

وقد زادت الترجمة الى العربية نسبيا خلال هذه الفترة حيث تمت ترجمة

١٠٣ مؤلفا ، تمثل حوالى ٦ / فقط من مجموع ما نشر خلالها ، وهى وان كانت تمثل حوالى ستة اضعاف ما ترجم خلال الفترة السابقه لها وخلال نفس المدة ، الا انها تظل اقل كثيرا من حجم الترجمه المطلوب فى هـذه الفترة من تطور الفكر الاقتصادى فى العراق .

كما زاد عدد الكتب والنشرات المستقلة التى نشرت بالعربيه خلال هذه الفترة الى حوالى ثلاثه اضعاف ما نشر خلال الفترة السابقة ، ولكن يظل ما ذكرناه سابقا قائما بذته ، باستثناء عدد قليل نسبيا من الكتب التى نشرت والتى تمثل اضافات اصيلة للفكر الاقتصادى فى العراق ، فان معظم ما نشر من كتب خلالها كان يغلب عليه طابع التجميع والوصف او الترجمة غير الموفقه ولا حتى الامينه احيانا من بعض المصادر الأجنبية .

وقد لعبت المساعدات التى تقدمها الجامعات العراقيه وبعض المؤسسات العلميه الاخرى كالمجمع العلمى العراقى وغيره من تعضيد النشر ومساعدة المؤلفين ماديا فى نشر مؤلفاتهم دورا مهما فى نشر قسم غير قليل من هذه الكتب بالعربية ، الا انه يبـدو حتى الآن أن هناك مجـالات أوسع بكثير امام الاقتصاديين العراقيين للاستفادة من هذه المزايا المـادية لتعضيد النشر مما لم يستغل بعد .

الا انه يجب ان يلاحظ **ان الزيادة فى ما نشر خلال هذه الفترة من كتب ومقالات ، باستثناء الاطروحات ، بالمقارنة مع الفترة السابقة ، والتى بلغت حوالى الأربعة اضعاف ، لا تعكس ارتفاعا مماثلا فى مستوى الانتاج الفكرى الاقتصادى فى العراق بالمقارنة مع الفتـرة السابقة وانه رغم حصول تحسن نسبى فى مستوى الانتاج خلال هذه الفترة الا ان الطابع الكمى وليس النوعى كان هو الغالب عليه ، وان الفجوة بيننا وبين ما وصل اليه الفكر الاقتصادى العالمى تزداد اتساعا .**

٣ ـ التقسيم حسب المواضيع الرئيسية للاقتصاد :

لقد تم تصنيف المؤلفات فى قسم خاص من الدراسة التفصيلية حسب المواضيع الرئيسية للاقتصاد ، حيث تم تقسيمها الى سبعه عشر موضوعا رئيسيا والى عدد من المواضيع الفرعية . ويبين الجدول رقم (٤) خلاصة تصنيف المؤلفات حسب المواضيع الرئيسية ، كما يبين الجدول رقم (٥) تفاصيل تصنيف المؤلفات حسب المواضيع الرئيسية والفرعية مبينا بالنسبة لكل موضـوع رئيسى وفرعى عدد المؤلفات حسب أنواعهـا (أطروحة او كتاب او مقالة) وحسب اللغة المكتوبة بها .

وليس من الممكن الادعاء انه كانت هناك دائما اسس منطقية للتقسيم الذى اتبع ، ولكنه تقسيم املته واوجدته طبيعة وحجم ما نشر من مواضيع مختلفة . كما ان المؤلفات المذكورة تحت هذه المواضيع الرئيسيه والفرعية ليست مستقله عن بعضها تماما ، كما سبق ان بينا ، وقد تم ادخال كل مؤلف مرة واحدة تحت الموضوع الرئيسى الذى وجد انه اكثر ملاءمة له .

ومن متابعة الجدول رقم (٤) ودراسة ما كتب فى هذه المواضيع الرئيسية المختلفة تبين ما يلى :

(أ) كان من بين المواضيع الرئيسية التى حظيت باهتمام واضح فى كتابات الاقتصاديين فى العراق هى التاريخ الاقتصادى وتاريخ الفكر والمذاهب الاقتصادية ، والتركيب الاقتصادى والتنمية والتخطيط والدراسات الاقتصادية العامة ، والسكان واليد العاملة ، والأرض والملكية الزراعية ، والنفط ، والصناعة ، والنقود والبنوك .

(ب) يلاحظ أن ما كتب حول القطاع العام فى العراق ، رغم أهمية هذا الموضوع المتزايدة وحيويته ، لا يزال قليلا .

ج) من الملاحظ أن قضايا الاستخدام والبطالة والسكن والتغذية ومستوى المعيشة ، على أهميتها الكبيرة ، لم تحظ بقدر كاف من اهتمام الاقتصاديين فى العراق .

(د) ان موضوع الثروة الحيوانية ، على أهميتها البالغة للاقتصاد العراقى وكونها تساهم تقريبا بنصف ما يساهم به قطاع الزراعة عموما فى الناتج القومى ، لم تحظ باهتمام كاف من الاقتصاديين العراقيين ، وهو موضوع يستحق أن يركز الاهتمام عليه اقتصاديا لأنه بالاضافة الى أهميته يمكن أن يحقق نتائج سريعة لما يستثمر فيه ، كما يعتقد أن معامل رأس المال فيه منخفض نسبيا .

(هـ) ان الثروة السمكية والغابات : رغم أهميتها التى لا تزال محدودة فى الناتج القومى فى الوقت الحاضر ، تحتاج هى الأخرى الى مزيد من الاهتمام ومعالجة جوانبها الاقتصادية .

(و) يلاحظ أن مواضيع الصناعة الاستخراجية ، عدا النفط ، لم تحظ باهتمام كاف من الكتابات الاقتصادية ، خاصة وانها تضم امكانيات وموارد طبيعية ضخمة لم تستغل بعد .

(ز) أن صناعة البناء والتعمير لم تحظ باهتمام كاف ، رغم انها تمثل احدى نقاط الاختناق الرئيسية فى تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية فى العراق .

(ح) يلاحظ ضعف اهتمام الاقتصاديين العراقيين عموما بقطاع النقل والمواصلات .

(ط) أن قطاع التجارة الداخلية ، على أهميته الحيوية ، لا يزال بحاجة الى اهتمام أكبر بكثير مما أعطته كتابات الاقتصاديين العراقيين له حتى الوقت الحاضر .

(ى) يلاحظ أن ما كتب حول الأسعار وتكاليف المعيشة قليل جدا ولا يتناسب مع أهميته وتأثيره على حياتنا اليومية .

(ك) هناك حاجة لمزيد من الدراسة والبحث من قبل الاقتصاديين العراقيين حول اقتصاديات الدول الأجنبية — عدا العربية — ودراسة

تجاربها الاقتصادية للاستفادة مما يمكن الاستفاده منه ، او اقلمته وهو ما يجب أن يتجه اليه الاقتصاديون العراقيون بشكل أكبر وما كان يمكن لن يكون موضع اهتمامهم وموضوعا لبعض أطروحاتهم التي اعدوها في جامعات اجنبيه مما يمكنهم من الحصول على مصادر المعلومات عن البلد الذي درسوا فيه اكثر بكثير مما هو متوفر في العراق عنها ومما قد لا يكفي اساسا للقيام ببحوث اقتصادية جدية حولها . وبالاضافة لذلك فان من الواضح ان هناك حاجه الى وجود اقتصاديين عراقيين يتتبعون اقتصاديات الدول الكبرى والصناعيه الرئيسية ويختصون فيها لما لاقتصاديات هذه الدول من تأثيرات هامة على اقتصادياتنا ، كما أن هناك حاجة مماثلة لاقتصاديين عراقيين يختصون ويتتبعون اقتصاديات الدول النامية الكبرى والرئيسية سواء من حيث الاستفادة من تجاربها او من حيث أهمية اسواقها لنا .

جدول رقم (٤)
تصنيف المؤلفات حسب المواضيع الرئيسية

الموضوع	عدد المؤلفات	النسبة المئوية ٪
١ – الدراسات الاقتصادية النظرية	١٠١	٤
٢ – تاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي والمذاهب الاقتصادية	١٨٥	٨
٣ – التركيب الاقتصادي . التنمية والتخطيط والدراسات الاقتصادية العامة	٣٠٥	١٣
٤ – السكان واليد العاملة	٢٢٥	٩
٥ – الأرض والزراعة	٣٢٠	١٣
٦ – النفط	١٥٥	٦
٧ – الصناعة	١٨٢	٨
٨ – النقل والمواصلات	٢٥	١
٩ – التجارة الداخلية	٥٣	٢
١٠ – التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	١٠٤	٤
١١ – الإسعار وتكاليف المعيشة	١١	١
١٢ – النقود والبنوك والتمويل	١٣٦	٦
١٣ – المالية العامة	٩٤	٤
١٤ – إقتصاديات الدول العربية الأخرى	٨٨	٤
١٥ – العلاقات الاقتصادية العربية والدولية	١١٧	٥
١٦ – إقتصاديات الدول الأجنبية عدا العربية	٥٩	٣
١٧ – مواضيع إقتصادية مكملة	٢١١	٩
المجموع	٢٣٧١	١٠٠

جدول رقم (٥)

تصنيف المؤلفات حسب المواضيع وحسب اللغة

الموضوع الرئيسي والفرعي	(أ) مجموع ما كتب عنه حسب نوع المؤلف				(ب) مجموع ما كتب عنه بلغات مختلفة			
	مؤلفون	كتب بقلم مستقل	مقالات	المجموع	العربية	بالانكليزية	بالفرنسية	بلغات أجنبية مختلفة	المجموع
١ – الدراسات الاقتصادية النظرية	١	٦٥	٣٥	١٠١	٩٦	٤	—	١	١٠١
٢ – التاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر والمذاهب الاقتصادية :									
(أ) التاريخ الاقتصادي	١٠	٢٨	٥٩	٩٧	٨٨	٩	—	—	٩٧
(ب) تاريخ الفكر والمذاهب الاقتصادية	١	٤٢	٤٥	٨٨	٨٦	٢	—	—	٨٨
المجموع	١١	٧٠	١٠٤	١٨٥	١٧٤	١١	—	—	١٨٥
٣ – التركيب الاقتصادي والتنمية والتخطيط والدراسات الاقتصادية العامة :									
(أ) التركيب الاقتصادي والدخل القومي	٤	٣	٢٤	٣١	١٩	١٠	١	١	٣١
(ب) التنمية والتخطيط في الدول النامية	١	١٢	٦٧	٨٠	٧٢	٦	٢	—	٨٠
(ج) التخطيط والتطور الاقتصادي في العراق	١٨	١٧	٦٠	٩٥	٦٤	٢١	٤	٦	٩٥
(د) القطاع العام في العراق	١	٤	٨	١٣	١١	—	١	١	١٣
(هـ) الدراسات الاقتصادية الاستعراضية العامة عن العراق	٥	٤٦	٣٥	٨٦	٧٢	١٠	٤	—	٨٦
المجموع	٢٩	٨٢	١٩٤	٣٠٥	٢٣٨	٤٧	١٢	٨	٣٠٥

تابع جدول رقم (٥)

تصنيف المؤلفات حسب المواضيع وحسب اللغة

الموضوع الرئيسى والفرعى	(أ) مجموع ما كتب عنه حسب نوع المؤلف				(ب) مجموع ما كتب عنه بالمؤلفات المختلفة				
	الدوريات	كتيبات وشذرات مختلفة	مقالات	المجموع	٪	بالعربية	بالإنكليزية	بالفرنسية	بلغات أجنبية أخرى	المجموع
٤ — السكان واليد العاملة :										
(أ) إقتصاديات السكان	١	٣	١٥	١٩	—	١٧	١	١	—	١٩
(ب) إقتصاديات العمل والإنتاجية	٤	١٢	١٣	٢٩	—	٢٥	٢	١	٢	٢٩
(ج) السكان	١	٩	١٠	٢٠	—	١٣	٥	٢	—	٢٠
(د) اليد العاملة	٣	٤	٩	١٦	—	١٤	١	—	١	١٦
(هـ) الاستخدام والبطالة	١	٢	٤	٧	—	٦	١	—	—	٧
(و) الهجرة والبداوة	٢	١٠	٥	١٧	—	١٤	٣	—	—	١٧
(ز) الأجور	—	—	٦	٦	—	٦	—	—	—	٦
(ح) علاقات العمل	٣	٩	٢١	٣٣	—	٢٩	٤	—	—	٣٣
(ط) الضمان الاجتماعى	١	٦	١٠	١٧	—	١٥	٢	—	—	١٧
(ى) السكن	—	٢	٢	٤	—	٤	—	—	—	٤
(ك) التغذية ومستوى المعيشة	—	١	٤	٥	—	٥	—	—	—	٥
(ل) التعليم والتدريب المهنى والصناعى	٦	٩	٣٧	٥٢	—	٤٦	٦	—	—	٥٢
المجموع	٢٢	٦٧	١٣٦	٢٢٥	٩	١٩٤	٢٥	٣	٣	٢٢٥

تابع جدول رقم (٥)

تصنيف المؤلفات حسب المواضيع وحسب اللغة

الموضوع الرئيسى والفرعى	(أ) مجموع ما كتب عنه حسب نوع المؤلف					(ب) مجموع ما كتب عنه باللغات المختلفة				
	الدوريات	كتيبات ونشرات سنوية	مقالات	المجموع	%	بالعربية	بالانكليزية	بالفرنسية	بلغات أجنبية أخرى	المجموع
٥ – الأرض والزراعة :										
(أ) الاقتصاد الزراعى والتخطيط الزراعى	٤	٢٥	٣١	٦٠	–	٥١	٨	١	–	٦٠
(ب) الأرض والفلاح والملكية الزراعية والإصلاح الزراعى والعلاقات الزراعية	٢٥	٤١	٤٥	١١١	–	٨٣	٢٤	١	٣	١١١
(جـ) الموارد المائية والرى	٣	٢٤	٨	٣٥	–	٢٨	٧	–	–	٣٥
(د) الزراعة – المحاصيل الحقلية والخضروات والفواكه	٥	٤١	٢٢	٦٨	–	٦٥	٣	–	–	٦٨
(هـ) الميكنة الزراعية والخدمات الزراعية	٢	٦	١١	١٩	–	١٧	٢	–	–	١٩
(و) الثروة الحيوانية	–	٩	٨	١٧	–	١٦	١	–	–	١٧
(ز) الثروة السمكية	–	١	٤	٥	–	٥	–	–	–	٥
(ح) الغابات	–	٣	٢	٥	–	٥	–	–	–	٥
المجموع	٣٩	١٥٠	١٣١	٣٢٠	١٣	٢٧٠	٤٥	٢	٣	٣٢٠
٦ – التخطيط	٢١	٥٢	٨٢	١٥٥	٦	١٢٢	١٩	٣	١١	١٥٥

تابع جدول رقم (٥)
تصنيف المؤلفات حسب المواضيع وحسب اللغة

الموضوع الرئيسى والفرعى	(أ) مجموع ما كتب عنه حسب نوع المؤلف					(ب) مجموع ما كتب عنه بالغات المختلفة				
	المؤسسات	الكتب والنشرات المستقلة	مقالات	المجموع	%	بالعربية	بالانكليزية	بالفرنسية	بلغات اجنبية أخرى	المجموع
٧ — الصناعة :										
(أ) التصنيع	١٣	١٩	٩٢	١٢٤	—	١٠٢	١٨	—	٤	١٢٤
(ب) الصناعة الإستخراجية (عدا النفط الخام)	—	٣	٧	١٠	١	١٠	—	—	—	١٠
(ج) الصناعة التحويلية (عدا تصفية النفط)	٤	١٣	٢٦	٤٣	—	٤٠	٢	١	—	٤٣
(د) صناعة الكهرباء والماء	—	—	٢	٢	—	١	١	—	—	٢
(هـ) صناعة البناء والتعمير	—	١	٢	٣	—	٣	—	—	—	٣
المجموع	١٧	٣٦	١٢٩	١٨٢	٨	١٥٦	٢١	١	٤	١٨٢
٨ — النقل والمواصلات	٢	٧	١٦	٢٥	١	٢٢	١	٣	—	٢٥
٩ — التجارة الداخلية	٣	٥	٤٥	٥٣	٢	٤٨	٥	—	—	٥٣
١٠ — التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	١٠	٨	٨٦	١٠٤	٤	٩٤	٨	—	٢	١٠٤
١١ — الأسعار وتكاليف المعيشة	٢	١	٨	١١	١	٨	٢	—	١	١١
١٢ — النقود والبنوك والتمويل :										
(أ) النقود والبنوك	١٣	٢٢	٦٢	٩٧	—	٨٤	١١	٢	—	٩٧
(ب) التمويل	٥	٥	٢٩	٣٩	—	٢٧	١١	١	—	٣٩
المجموع	١٨	٢٧	٩١	١٣٦	٦	١١١	٢٢	٣	—	١٣٦

تابع جدول رقم (٥)
تصنيف المؤلفات حسب المواضيع وحسب اللغة

الموضوع الرئيسي والفرعي	(أ) مجموع ما كتب عنه حسب نوع المؤلف					(ب) مجموع ما كتب عنه باللغات المختلفة				
	الدوريات	مطبوعات وتقارير	كتب	المجموع	%	بالعربية	بالإنكليزية	بالفرنسية	بلغات أجنبية أخرى	المجموع
١٣ – المالية العامة	٩	٣٤	٥١	٩٤	٤	٨٤	٧	٢	١	٩٤
١٤ – اقتصاديات الدول العربية الأخرى	١٠	٤٢	٣٦	٨٨	٤	٦٤	١٩	–	٥	٨٨
١٥ – العلاقات الاقتصادية العربية والدولية :										
(أ) العلاقات الاقتصادية العربية	٢	٦	٣٦	٤٤	–	٣٦	٤	٣	١	٤٤
(ب) العلاقات الاقتصادية الدولية	٣	١٢	٥٨	٧٣	–	٦٦	٥	١	١	٧٣
المجموع	٥٠	١٨	٩٤	١١٧	٥	١٠٢	٩	٤	٢	١١٧
١٦ – اقتصاديات الدول الأجنبية عدا العربية	٢١	٧	٣١	٥٩	٣	٣٥	١٨	٣	٣	٥٩

تابع جدول رقم (٥)

تصنيف المؤلفات حسب المواضيع وحسب اللغة

الموضوع الرئيسي والفرعي	(أ) مجموع ما كتب عنه حسب نوع المؤلف					(ب) مجموع ما كتب عنه باللغات المختلفة				
	الدوريات	كتيبات ونشرات	مقالات	مجموع	%	بالعربية	بالانكليزية	بالفرنسية	بلغات أجنبية أخرى	مجموع
١٧ – مواضيع إقتصادية متكاملة :										
(أ) الجغرافية الاقتصادية	٢	١٤	٣	١٩	–	١٦	٣	–	–	١٩
(ب) الإدارة	٢	٣٢	٨٢	١١٦	–	١٠٥	١١	–	–	١١٦
(ج) التعاون والتعاونيات	١	١٣	٢٨	٤٢	–	٤١	١	–	–	٤٢
(د) الإحصاء	–	٩	٥	١٤	–	١٤	–	–	–	١٤
(هـ) التأمين	–	١٠	١٠	٢٠	–	٢٠	–	–	–	٢٠
المجموع	٥	٧٨	١٢٨	٢١١	٩	١٩٦	١٥	–	–	٢١١
المجموع العام	٢٢٥	٧٤٩	١٣٩٧	٢٣٧١	١٠٠	٢٠١٤	٢٧٧	٣٦	٤٤	٢٣٧١
%	٩	٣٢	٥٩	١٠٠	–	٨٥	١٢	١	٢	١٠٠

٤ ــ حول لغة ومحل النشر

وبالنسبة للغات التى نشرت بها هذه المؤلفات المختلفة ، فقد كتبت اغلبيتها ، كما هو متوقع ، باللغة العربية ، حيث بلغ عدد ما كتب منها بالعربية ٢٠١٤ مؤلفا وهو يشكل ٨٥٪ من المجموع . اما مجموع ما كتب باللغات الاجنبية المختلفة فقد بلغ ٣٥٧ مؤلفا ، ويمثل ١٥٪ من المجموع . وكانت اللغة الاجنبية الغالبة هى الانكليزية حيث استعملت فى كتابة ٢٧٧ مؤلفا أو ١٢٪ من المجموع الكلى ، فى حين لم يكتب بالفرنسية الا ٣٦ مؤلفا وهى تمثل اكثر قليلا من ١٪ من المجموع . بينما كتب باللغات الاجنبية الاخرى المختلفة ٤٤ مؤلفا وتمثل حوالى ٢٪ من مجموع المؤلفات .

وقد يبدو لاول وهله ان نسبة ما كتب باللغات الاجنبية ، وهى ١٥٪ من مجموع ما كتب ، نسبة لا بأس بها وتشير الى اتجاه للكتابة والمساهمة فى الفكر الاقتصادى العالمى . الا أن هذه الصورة العامة لا تعكس حقيقة الامر ، ذلك ان اغلبية ما نشر بلغة اجنبية هو الاطروحات العلمية التى بلغ مجموع ما كتب منها بلغة اجنبية ١٩٨ اطروحة ، بينما لم ينشر من الكتب والنشرات والمقالات بلغة اجنبية الا ١٥٩ مؤلفا فقط ، ١٣٢ منها باللغة الانكليزية و ١٥ بالفرنسية و ١٢ باللغات الاجنبية الأخرى . وبعبارة اخرى فان ما نشر بلغة اجنبية من مجموع الكتب والمقالات المنشورة (عدا الأطروحات) يبلغ اقل من ٧٪ فقط .

كما أن الصورة تبدو اكثر وضوحا اذا ما علمنا أن من مجموع ما نشر بلغة اجنبية (عدا الاطروحات) خارج العراق والبالغ ١٥٩ مؤلفا ، فان ١٠٠ مؤلف منها فقط قد نشر خارج العراق منها ٣٨ كتابا و ٦٢ مقالة . وهى لا تمثل الا اقل من ٥٪ من مجموع الكتب والمقالات . وينخفض العدد والنسبة اكثر اذا ما استثنينا من ذلك ما نشره الاقتصاديون العراقيون من كتب ومقالات فى لبنان باللغة الأجنبية ، وعندها فان ما سيبقى مما هو منشور بلغة اجنبية خارج العراق والوطن العربى لقل من القليل ، وليس بينها الا عدد قليل محجل من البحوث العلمية الاقتصادية التى نشرت خارج الوطن العربى والتى تمثل نتائج ابحاث علمية اجريت داخل العراق .

وليس الغرض مما قيل هو التقليل من مكانة مجلاتنا الاقتصادية فى العراق أو عدم الاهتمام ببناء ورفع مستواها العلمى ، وهو ضرورى واساسى . ولكنه يبقى صحيحا ان مستوى هذه المجلات عموما هو دون مستوى المجلات العلمية الاقتصادية المعروفة خارج العراق بكثير ، وكدليل واحد على ذلك فقط ، فانه قد نشأت مجلات تلخيصية اجنبية فى العالم تخصصت فى نشر نبذة قصيرة عن كل بحث يظهر فى المجلات الاختصاصية فى العالم ، وليس بين مجلاتنا الاقتصادية فى العراق حتى الآن مجلة واحدة تعترف بها هذه المجلات التلخيصية .

من ذلك كله يتبين ان **ما نشره الاقتصاديون العراقيون بلغة اجنبية وفى خارج العراق (عدا الاطروحات التى سنتكلم عنها فيما بعد) هو محدود وقليل جدا ، وهو يلقى ظلالا من الشك حول المستوى العلمى لمعظم الانتاج الفكرى الاقتصادى فى العراق** . ان هذا النشر مرغوب فيه لامتحان مستوى هذا الانتاج ، لان هذه المجلات ودور النشر الاجنبية تفيد بحد أدنى من المستوى العلمى فيما ينشر فيها . كما انه يعرف العالم الخارجى على انتاجنا ، وهو فوق ذلك يعرض آراءنا وافكارنا الاقتصادية للتقويم والنقد والمناقشة الحرة المفتوحة بدلا من أن تبقى حبيسة فى العراق . ومع أن هنالك استثناءات قليلة لكتب ومقالات نشرت لاقتصاديين عراقيين بلغة اجنبية خارج العراق ومن قبل دور نشر ومجلات اجنبية لها مكانتها العلمية ، الا أن هذه الاستثناءات القليلة والمحدودة لا تغير من الصورة الاساسية التى اشرنا الى ملامحها .

ان الاهتمام بالنشر بلغة اجنبية خارج العراق لا تعنى ولا يجب أن تعنى التقليل او الاساءة من استعمال اللغة العربية كلغة للاقتصاد ، كما انه لا يمنع دون بناء مستوى علمى رفيع لمجلات اقتصادية عراقية أو عربية . لكن الواقع يبقى ان الانتاج الفكرى الاقتصادى العالمى تتقدمه اللغات الاجنبية والانكليزية غالبا ، وان التفاعل مع هذا الفكر الاقتصادى العالمى ضرورة من اجل اغناء فكرنا الاقتصادى ورفع مستواه ، ولذلك فاننا بحاجة الى **اهتمام اكبر بالكتابة والنشر بلغات اجنبية وفى المجلات العلمية الاقتصادية الاجنبية وان ذلك بحاجة الى دراسة وتوفير المقومات اللازمة له والتشجيع والحث عليه ، وربما كان من المفيد ، ولفترة طويلة قادمة ، اشتراط النشر بلغة وفى مجلة اجنبية كشرط اساسى فى تحديد اصالة البحوث التى تقدم فى الترقيات العلمية فى الجامعات العراقية ، وفى تقويم الانتاج الفكرى الاقتصادى فى المجالات الاخرى خارج الجامعة عندما يتطلب الامر ذلك .**

٥ ـ حول المجلات الاقتصادية العراقية :

واذا كان الاهتمام بالنشر خارج العراق مفيد وضرورى ، فانه من الضرورى ايضا أن نعمل على بناء وترسيخ مجلة اقتصادية علمية عراقية او / وعربية يركز الاهتمام عليها فى الوقت الحاضر ، ولفترة قادمة ، حتى يتسع حجم هذا الانتاج ويرتفع مستواه ليبدأ عندها فقط ظهور مجلات اقتصادية تخصصية اكثر فى مجالات العلوم الاقتصادية المختلفة وبسبب اهمية موضوع المجلات فقد يكون من المفيد القاء نظرة سريعة على المجلات التى نشر وينشر فيها الانتاج الفكرى الاقتصادى فى العراق .

فقد تبين مما نشر فى العراق ، أنه حتى سنة ١٩٦٠ لم تكن هناك مجلة اقتصادية واحدة متخصصة فى العراق ، عدا مجلة « **غرفة تجارة بغداد** » (والتى سميت مجلة التجارة فيما بعد) التى صدرت منذ عام ١٩٣٧ ،

ولعل طبيعة اهتماماتها التجارية الواسعة وطبيعة الجهة والمصالح التي تشرف على اصدارها تجعل من الصعب اعتبارها مجلة اقتصادية أكاديمية . اما مجلة « **الاقتصادي** » التي تصدرها جمعية الاقتصاديين العراقيين ، وهي أول مجلة اقتصادية متخصصة تظهر في العراق ، فلم تظهر الا عام ١٩٦٠ فقط . كما ظهرت في نفس السنة ايضا مجلة « **الصناعي** » التي يصدرها اتحاد الصناعات العراقي ، والتي سميت أولا « مجلة اتحاد الصناعات » ثم سميت « الصناعي » فيما بعد ، وهي تهتم بنشر المقالات ذات الطابع الاقتصادي بالاضافة الى اهتماماتها الاخرى .

وحتى ظهور مجلة « الاقتصادي » ثم الصناعي ، فالملاحظ ان معظم ما نشر من الافكار الاقتصادي في العراق على شكل مقالات قد اخذ طريقه الى مجلات غير متخصصة . فقد نشر في الثلاثينيات عدد من المقالات الاقتصادية في مجلة « **المعلم الجديد** » التي صدرت منذ عام ١٩٣٧ ، ومجلة « **عرفه تجاره بغداد** » التي صدرت في نفس العام ايضا . كما نشر عدد من المقالات في الاربعينيات في المجلتين السابقتين وفي مجلة « **القضاء** » التي تصدرها نقابة المحامين العراقيين والتي صدرت عام ١٩٤٢ ، ثم في مجلة « **الزراعة العراقية** » التي بدأت مديرية الزراعة العامة في اصدارها عام ١٩٤٥ . واتسعت مجالات النشر في الخمسينيات لتشمل « **مجلة كلية الآداب والعلوم** » التي بدأت كلية الاداب والعلوم في اصدارها عام ١٩٥٦ . ومجلة « **الكمارك والمكوس** » التي بدأت مديرية الكمارك والمكوس في وزارة المالية باصدارها عام ١٩٥٦ .

وفي الستينيات بدأ النشر في مجلة « الاقتصادي » و « الصناعي » ، وحتى بدلا من ان يقتصر النشر على مجلة اقتصادية واحدة وعلى رغم مستواها المتدني ، فقد شهد عقد الستينات ، وخاصة النصف الثاني منه ، موجة من اصدار مجلات جديدة بدأت تستحوذ على نشر كثير من المقالات الاقتصادية فيها . فقد صدرت عن جامعة البصرة مجلة « **المربد** » ومجلة « **القانون والاقتصاد** » و « **مجلة الجامعة** » ، ثم اصدرت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في بغداد عام ١٩٦٩ مجلة « **الاقتصاد والعلوم السياسية** » التي لم تعش طويلا وتوقفت عن الصدور ، واصدرت جامعة المستنصرية مجلة « **الجامعة المستنصرية** » ، ثم تبعت وزارة الاقتصاد باصدار مجلة « **الاقتصاد** » والمصرف التجاري العراقي باصدار مجلة « **المصرف** » ، وهكذا الى عدد اخر من المجلات الاخرى التي لم تنشأ كلها لترجمة طموح علمي لا يجد مجالات النشر في ما هو موجود من مجلات حاليه . وربما كان اصدار مجلة خاصة بكل مؤسسة علمية أو وزارة اصبح يشير الى انه قضية عبء واعتبار ، وهكذا كانت طبيعة العملية ان انتجت هذه المجلات الجديدة في الغالب بتاسم المجلات السابقة ما كان يمكن أن ينشر فيها . كما ان حرصها جميعا على نشر « اي شيء » اقتصادي يقع تحت اليد في الشاهل في مستوى وجدية ما ينشر فيها عموما ، باستثناءات قليلة جدا ، خاصة وان معظمها بدأت تدفع اجورا عما ينشر فيها من مقالات مما جعل اجتذاب اليها من كثير من الاقتصاديين ، بغض النظر عن مستواها العلمي .

ان هنالك حاجة ماسة لتوفير الجهود والامكانيات والتركيز على مجلة اقتصادية اساسية فى العراق يضمن لها مستوى اكاديمى عال ، ويتم فيها تقويم البحوث قبل نشرها ، وضمان حد ادنى من مستوى ما ينشر فيها . وقد تكون مجلة « الاقتصادى » الحالية التى تصدرها جمعية الاقتصاديين العراقيين افضل نقطة انطلاق لذلك ، كما يمكن التفكير ببدائل اخرى . ولكن المهم ان يتركز افضل انتاجنا الفكرى الاقتصادى الذى ينشر فى داخل العراق فى مجلة واحدة ، وهو مشكوك فيما اذا كان يكفى لمجلة اقتصادية واحدة على مستوى علمى مقارب من مستوى المجلات الاقتصادية العالمية مكيف اذا تم توزيعه بين العديد من المجلات واضطرت كل مجلة الى نشر كل او اكثر ما يرد لها للنشر بغض النظر عن مستواه العلمى .

كما يلاحظ **ان اهتمام الاقتصاديين العراقيين بالنشر فى المجلات الاقتصادية العربية المتخصصة ، وخاصة فى مصر ولبنان ، قليل ومحدود ، وسيظل من المرغوب فيه ان ينشر اقتصاديونا فى المجلات العلمية الرصينة فى الوطن العربى لتبادل الاطلاع والمعرفة ومن أجل تفاعل هذا الفكر فى الاقطار العربية المختلفة .** كما تبرز من اجل ذلك ضرورة النظر من اجل **انشاء مجلة اقتصادية عربية قومية جديدة** يتجه الاقتصاديون العرب فى اطارهم المختلفة لنشر جزء من بحوثهم وخلاصة تجاربهم فيها ، **لو لم يتم تبنى احدى المجلات القطرية فى احد البلدان العربية لهذا الغرض** ولتحويلها الى مجلة اقتصادية « قومية » بدلا من ان تبقى قطرية . لقد استطاعت مؤتمرات الاقتصاديين العرب ، التى عقدت منها ثلاثة خلال السنوات السبع الاخيرة، ان تساهم جزئيا فى هذا المجال ، ولكن تباعد مواعيد انعقادها والظروف المادية وغير المادية التى تتحكم فى تحديد مجالات المساهمة الفكرية فيها، لم يمكنها حتى الآن من ان تكون نقطة الانطلاق لهذا المنبر الاقتصادى العربى المطلوب فى مجال النشر ، وربما لكن ، اذا تعذر تبنى احدى المجلات القطرية وتحويلها الى مجلة اقتصادية قومية ، **الانطلاق من اتحاد الاقتصاديين العرب** لاصدار مجلة اقتصادية عربية دورية شريطة أن توفر لها المقومات والظروف اللازمة لانجاحها .

٦ ــ حول الاطروحات (الرسائل الجامعية) :

تمثل الاطروحات عموما اهم الانتاج الفكرى الاقتصادى فى العراق ، لانها تكتب وتعد تحت اشراف علمى ، ولانها ، رغم اختلاف مستوى الجامعات ، تخضع لتقويم علمى عند مناقشتها واقرارها ، كما تخصص لها ، وخاصة لاطروحات الدكتوراه منها ، مدة هى فى الغالب اطول مما يخصص لاعداد الكتب او المقالات .

لقد بلغ مجموع الاطروحات التى قدمت للجامعات المختلفة ٢٢٥ لطروحة ، وهى تمثل ، كما سبق أن ذكرنا ، اكثر بقليل من ٩٪ من مجموع الانتاج الاقتصادى العربى فى العراق . ويبين الجدول رقم (٦) تصنيف

الاطروحات حسب الشهادة او الدرجة الجامعية المقدمة من اجلها ، ومنه يبين ان اكثر من نصف هذه الاطروحات او حوالى ٥٦٪ من مجموعها قد قدمت للحصول على شهادة الدكتوراه ، بينما قدمت ٣٩٪ منها لدرجة الماجستير ، كما نالت الاطروحات التى قدمت كجزء من متطلبات الدبلوم ٢٪ من المجموع فقط ، بينما قدم ٣٪ منها لدرجات علمية اخرى كالدبلوم وما شابه ذلك . كما يبين الجدول رقم ٧ تصنيف الاطروحات حسب الدول التى اعدت فى جامعاتها ، ومنه يتبين ان ٧١٪ من مجموع الاطروحات قد قدمت الى جامعات غربية ، منها ٤٨٪ قدمت الى جامعات امريكية ، وما يزيد قليلا على ١٠٪ قدمت الى جامعات انجليزية . وما يزيد على ٨٪ الى جامعات فرنسية ، وحوالى ٤٪ فقط الى جامعات غربية اخرى . بينما بلغ مجموع الاطروحات التى قدمت الى جامعات فى الدول الاشتراكية حوالى ١٣٪ من مجموع الاطروحات منها حوالى ٥٪ قدمت الى جامعات الاتحاد السوفيتى . اما الاطروحات التى قدمت الى جامعات عربية فقد بلغ مجموعها ١٦٪ من المجموع ، منها حوالى ٨٪ قدمت الى الجامعات المصرية ، و ٤٪ قدمت الى جامعة بغداد ، وما يزيد على ٤٪ الى جامعات عربية اخرى وعلى الاخص الجامعة الامريكية فى بيروت .

وبالنسبة للغة التى كتبت بها الاطروحات يبين الجدول رقم ٨ تصنيف الاطروحات حسب اللغة المكتوبة بها ، ومنه يتبين ان ما يزيد على ٨٨٪ منها كتبت بلغة اجنبية ، وان اغلبيتها كتبت باللغة الانكليزية حيث بلغت نسبتها ٦٥٪ من مجموعها ، بينما كتب منها بالفرنسية ما يزيد على ٨٪ ، وما كتب بالروسية حوالى ٥٪ ، بينما كان هناك ما يزيد على ٩٪ كتبت بلغات اجنبية اخرى . هذا وكان عدد الاطروحات التى كتبت باللغة العربية حوالى ١٢٪ من المجموع .

ويبين الجدول (٩) تصنيف الاطروحات حسب الفترات الزمنية التى كتبت خلالها ، ومنه يتبين انه حتى نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكتب الا ٤ اطروحات فقط ، فى حين زاد عددها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة ١٤ تموز الى ٦١ اطروحة ، بينما كتبت خلال الفترة التى اعقبت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ١٦١ اطروحة او ما يزيد على ٧١٪ من المجموع .

جـــدول رقـــم (٦)
تصنيف الاطروحات (الرسائل الجامعية)
حسب الشهادة العلمية المقدمة من اجلهـــا

الشهادة العلمية		عدد الاطروحات	النسبة المئوية
البكالوريوس وما يعادلها	(B.A.)	٥	٢
الماجستير	(M.Sc.)	٨٨	٣٩
الدكتـــوراه	(Ph.D.)	١٢٦	٥٦
غيرها (دبلوم ومماثل)		٦	٣
المجمـــوع		٢٢٥	١٠٠

جدول رقم (٧)
تصنيف الأطروحات (الرسائل الجامعية)
حسب الدول التي اعدت في جامعاتها

الدولة أو المنطقة التي أعدت الأطروحة في جامعاتها		عدد الأطروحات	النسبة المئوية
١ ـ الدول الغربية :			
أمريكا		١٠٩	٤٨
إنكلترا		٢٣	١٠
فرنسا		١٩	٨
دول غربية أخرى		٨	٥
مجموع الدول الغربية		١٥٩	٧١
٢ ـ الدول الإشتراكية :			
الإتحاد السوفيتي		١١	٥
دول اشتراكية أخرى		١٨	٨
مجموع الدول الاشتراكية		٢٩	١٣
٣ ـ الدول العربية :			
العـــراق		٩	٤
مصـــر		١٨	٨
دول عربية أخرى		١٠	٤
مجموع الدول العربية		٣٧	١٦
٤ ـ المجموع		٢٢٥	١٠٠

جدول رقم (٨)
تصنيف الاطروحات (الرسائل الجامعية)
حسب اللغة المكتوبة بها

اللغة	عدد الاطروحات	النسبة المئوية
١ – اللغة العربية	٢٧	١٢
المجموع	٢٧	١٢
٢ – اللغات الأجنبية :		
الإنكليزية	١٤٧	٦٥
الفرنسية	٢١	١٠
الروسية	١١	٥
اللغات الأجنبية الأخرى	١٩	٨
المجموع باللغات الأجنبية	١٩٨	٨٨
المجموع	٢٢٥	١٠٠

جدول رقم (٩)
تصنيف الاطروحات (الرسائل الجامعية)
حسب الفترات الزمنية التي كتبت خلالها

الفترة الزمنية	عدد الاطروحات	النسبة المئوية
١ – حتى سنة ١٩٢٠	–	–
٢ – ١٩٢٠ – ١٩٤٥	٤	٢
٣ – ١٩٤٦ – ١٩٥٨	٦١	٢٧
٤ – ١٩٥٩ – ١٩٧١	١٦٠	٧١
المجموع	٢٢٥	١٠٠

وبالنسبة للمواضيع الاقتصادية الرئيسية التى عالجتها هذه الاطروحات والمبينة تفاصيلها فى الجدول رقم (٥) . فيلاحظ ان ٤٠ اطروحه منها او حوالى ١٧٪ منها قد انصبت حول الارض والزراعه وان ٢٥ لطروحه من ذلك كان حول الارض والاصلاح الزراعى فقط . كما أن ٢٩ لطروحه منها قد كتبت حول التركيب الاقتصادى والتنمية والتخطيط والدراسات الاقتصادية العامة منها ١٨ اطروحة حول التخطيط والتطور الاقتصادى فى العراق فقط . كما حظى النفط باهتمام جزء مهم منها حيث كان الموضوع الرئيسى لـ ٢١ اطروحه منها . وكذلك حظيت الصناعة بجزء مهم منها حيث خصصت ١٧ اطروحه منها لهذا الغرض . كما كانت النقود والبنوك والتمويل الموضوع الرئيسى لـ ١٨ اطروحه . **وعلى العموم فان قضايا الاصلاح الزراعى والتخطيط الاقتصادى فى العراق وقضايا النفط كانت من أهم المواضيع التى عالجتها هذه الاطروحات وركزت عليها .**

ومن المهم ملاحظه ان كون اغلب هذه الاطروحات تمثل الجانب المهم من المساهمة الفكريه للاقتصاديين العرب فى دراسة الاقتصاد فى العراق فهو دليل على ان **الجامعات الأجنبية ، والغربية خاصة ، لا تزال تمثل اهم المراكز العلمية للانتاج الفكرى الاقتصادى عن العراق .**

الا ان اهم ما يلاحظ بالنسبه لهذه الاطروحات ، وهى تمثل كما قلنا اهم الانتاج الفكرى الاقتصادى فى العراق ، **ان معظمها ظلت حبيسة الجامعات الأجنبيه التى قدمت اليها ، وكان اشعاعها وافادتها للفكر الاقتصادى فى العراق محدودا جدا** . وذلك لانه لم تتم الاستفادة منها فى العراق الا قليلا ، **لان بعضها فقط متوفر فى المكتبه المركزية فى جامعه بغداد او على نطاق شخصى** ، والمكتوب منها بلغة اجنبيه ، وهو الغالب ، لا يستطيع الذين لا يجيدون اللغه الاجنبيه ، الاستفاده منها ، كما أن الذين يتقنون لغة اجنبيه واحدة (كالانجليزية مثلا) لا يستطيعون الاستفادة ، فى الغالب من الاطروحات المكتوبه بلغه اجنبيه اخرى غير التى يجيدونها .

وقد زاد فى تعقيد وخطورة هذه الثغرة العلميه الكبيره ، ان مجموع **ما ترجم من هذه الاطروحات الى اللغة العربية قليل جدا** ولا يزيد عن ١٠ اطروحات فقط ، كما أن ما نشر منها على شكل كتب فى خارج العراق قليل جدا هو ايضا وبلغ ٧ فقط . بل واكثر من هذا لم يبذل الا محاولات **محدودة جدا لتلخيص نتائج هذه الاطروحات فى مقالات علمية ونشرها فى مجلات اقتصادية داخل العراق او خارجه** باللغه العربيه او حتى بلغة الاطروحه نفسها . وهذا كله ساهم فى تحديد وتضييق مجال الاستفادة من هذه الاطروحات ، بل لا شك **ان عدم الاستفاده هذه تمثل عاملا من العوامل المهمة وراء ضعف مستوى الانتاج الفكرى الاقتصادى فى العراق من غير الاطروحات .**

ان معظم الذين كتبوا هذه الاطروحات قد تولت الدولة الانفاق عليهم عن طريق البعثات الدراسية . وتحملت الدولة من اجل اعدادهم لهذه الاطروحات مبالغ ضخمة كبيرة ، ولذلك فان بقاء انتاجهم العلمي هذا بدون تمكين الاقتصاديين في العراق من الاستفادة منه عن طريق تخصيص وصرف مبالغ اضافية قليلة لترجمته هو اضاعة لجانب مهم من مصروفاتها هذه على طلبة البعثات .

ولذلك ومن اجل اغناء الفكر الاقتصادي في العراق ورفع مستواه ، ومن اجل تمكين اكبر عدد من الاقتصاديين في العراق من الاستفادة من الانتاج الفكري الاقتصادي الذي تضمنته هذه الاطروحات ومن اجل تمكين الجهات المعنية في الدولة من الاستفادة من نتائج بعض او معظم هذه الدراسات . **فان هناك حاجة ماسة وملحة لاعداد وتبني برنامج علمي تتولاه جهة مسؤولة في جامعة بغداد او مؤسسة البحث العلمي ، ويقوم بموجبه ترجمة هذه الاطروحات الى العربية وفق برنامج تراعى فيه الامكانيات والاولويات على ان يهدف في النهاية الى ترجمتها جميعا** ، سواء عن طريق قيام مؤلفيها انفسهم بترجمتها بعد مساعدتهم وتشجيعهم وتعويضهم ماديا وتوفير امكانيات الطبع لها ، او عن طريق قيام مترجمين متخصصين من غير مؤلفي هذه الاطروحات بترجمتها . كما ان هناك **ضرورة لقيام الذين يتقدمون بالاطروحات ويحصلون على درجات علمية عن طريقها بان يقوموا** ، بالالزام ان كانوا طلبة بعثات او منح او زمالات دراسية حكومية او بالتشجيع المادي او الادبي معا ، **بنشر خلاصة لها على شكل مقال باللغة العربية في احدى** المجلات الاقتصادية في العراق لان من شان هذا ان يتيح الاطلاع السريع للاقتصاديين العراقيين والعرب عموما على نتائج هذه الدراسات العلمية ، كما سيؤدي نشر هذه المقالات الى رفع المستوى العلمي للمجلات الاقتصادية العراقية ، وربما دفع تلك المجلات التخصصية العالمية حينئذ الى بدء الاهتمام بما ينشر في مجلاتنا الاقتصادية من بحوث . على ان ينظر الى نشر هذه المجلات لخلاصة الاطروحات كأمر مكمل ومتمم لترجمتها الكاملة الى العربية وليس كبديل له .

واخيرا هناك ضرورة للحصول على نسخة من كل اطروحة اقتصادية عراقية او عربية عن العراق قدمت الى اية جامعة في الخارج وتوفيرها في محل واحد وافضل جهة لذلك هي المكتبة المركزية في جامعة بغداد . وقد توفرت في معظم الجامعات الاجنبية في الخارج الآن امكانيات تصوير هذه الاطروحات وارسالها لمن يطلبها لقاء مبالغ ضئيلة ، وعلى الجامعات ان توفر للمكتبة المركزية الامكانيات المادية اللازمة لذلك ، وعلى المكتبة المركزية للجامعة بعد ذلك ، ان تعتبر الحصول على نسخ من جميع اطروحات العراقيين ، وحتى غيرهم مما له علاقة بالعراق وبالدول العربية ، امرا له اولوية خاصة على مهماتها الاخرى .

٧ ــ حــول الترجمة :

لا مناص لنا من الاعتراف بأننا الآن ولفترة طويلة جدا قادمة بحاجة متزايدة الى الاطلاع والاهتمام بالانتاج الفكري الاقتصادي العالمي ، المكتوب بغير اللغة العربية . ولا سبيل الى ذلك الا بمعرفة لغة اجنبية للاطلاع عليه من جهة وبترجمة أهم الانتاجات والتطورات في هذا الفكر الى العربية من جهة أخرى . وليس هذا مجال الكلام عن ضرورة اتقان الباحثين من الاقتصاديين العراقيين للغة اجنبيــة لتمكينهم من متابعة الانتــاج الفكري الاقتصادي العالمي وملاحقة التطورات السريعة فيه ، والتي اضطرت الكثير من دول العالم نفسه في السنوات الأخيرة تحت ضغط سرعة البحث العلمي الى استعمال اللغة الانــكليزية اكثر فأكثر كلغة علمية دولية (١) . ولكن موضوع اهتمامنا في هذه الدراسة بيان أهمية الترجمة الى العربية لامهات وآخر تطورات الفكر الاقتصادي العالمي .

فلما كنا لا نزال في المراحل الاولى ، والمتخلفة للاسف ، من بناء الفكر الاقتصادي العربي ، فاننا بحاجة قبل ومن أجل ان نصل الى مرحلة الابداع والمساهمة الفعالة في الفكر الاقتصادي العالمي الى « هضم » ماكتب ويكتب باللغات الاجنبية الحية الأساسية في الاقتصاد . وترجمة أهم هذا الانتاج الفكري الاقتصادي العالمي وأهم التطورات فيه تمثل وسيلة مهمة من الوسائل التي تساعد كثيرا في عملية الهضم هذه ، وذلك لتمكين الاعداد الكبيرة من الاقتصاديين الذين لا يجيدون لغة أجنبية أو يتعذر عليهم الوصول الى مصادر هــذا الفكر العالمي من توســيع وتعميق وتجديد معلوماتهم الاقتصادية .

ولمــا كانت اعداد متزايدة من الاقتصــاديين العراقيين قد تخرجت من جامعات اجنبيــة مكنتهم من الالمــام بالقــدر الضروري من أهم اللغــات الاجنبية العــالمية ، فقد كان من المفروض ان تتحمل هــذه الطلائع عبء الترجمة الى العربية لاهم وآخر تطورات الفكر الاقتصادي العالمي . ولذلك يصــبح من المفيد القاء بعض الضوء على ما تم تحقيقه في هذا المجال ومدى تقصيرنا وتخلفنا فيه .

لقد بلغ مجموع ما ترجم خلال الفترة (١٩٠٥ ــ ١٩٧١) ١٢٥ كتــابا ومقــالة فقط ، منهــا ٥٧ كتــابا (ضــمنها النشرات المســتقلة) و ٦٨ مقالة . ويمثل عدد المؤلفات المترجمة ما يزيد قليلا عن ٥٠٪ فقط مما ساهم به الاقتصاديون العرب في العراق وعن العراق . والجدول رقم (١٠) يبين عدد الكتب والمقالات الاقتصادية الاجنبية المترجمة الى العربية حسب الفترات الزمنية المخطط .

---

(١) وصفي حطب ــ الفكر الطبي العربي في مائة عام . مجلة الابحاث ، السنة ١٩ ، العدد ٣ و ٤ ايلول ــ كانون أول ١٩٦٦ ، ص ٣١٥ ــ ٣٢٩ .

ورغم حصول تقدم نسبي في العشر سنوات الأخيرة في عدد البحوث فانه لا يزال متخلف ودون المستوى المطلوب بكثير . فحتى ١٩٢٠ لم يترجم الى العربية أي مؤلف أو بحث اقتصادي ، وبلغ مجموع ما ترجم خلال الفترة ١٩٢٠ — ١٩٤٥ أربعة كتب فقط . أما خلال الفترة ١٩٤٦ — ١٩٥٨ فقد بلغ مجموع ما ترجم في العلوم الاقتصادية هو ١٨ مؤلف منها ١٧ كتاب ومقالة واحدة . وقد سجلت الفترة الاخيرة ١٩٥٩ — ١٩٧١ . تقدما نسبيا في مجال الترجمة في الاقتصاد حيث بلغت ترجمة ١٠٣ مؤلفات منها ٣٦ كتابا و ٦٧ مقالة ولكنها لا تمثل الا حوالي ٦٪ فقط مما نشر خلال نفس الفترة . كما سبق أن تطرقنا الى مدى تخلفنا في ترجمة الاطروحات التي كتبها الاقتصاديون العراقيون بلغات اجنبية .

جدول رقم (١٠)
تصنيف الكتب والمقالات الاقتصادية الاجنبية المترجمة الى العربية حسب الفترات الزمنية

الفترة	عدد المؤلفات المترجمة الى العربية		
	كتب	مقالات	المجموع
حتى سنة ١٩٢٠	—	—	—
١٩٢٠ — ١٩٤٥	٤	—	٤
١٩٤٦ — ١٩٥٨	١٧	١	١٨
١٩٥٩ — ١٩٧١	٣٦	٦٧	١٠٣
المجموع	٥٧	٦٨	١٢٥

ان هذا الواقع بحاجة ماسة وسريعة الى معالجة جدية . والى تشجيع ودعم وتوفير الامكانيات والمناخ الملائم لذلك . واذا كنا نريد فعلا تعميم وتوسيع الاستفادة من الفكر الاقتصادي العالمي ، واذا كنا فعلا نريد ان نكون لنا يوما ماهساهمة متميزة ، وليست رمزية فقط ، في هذا الفكر العالمي فليس لملمنا الا هضم هذا الانتاج العالمي اولا ، والترجمة احدى الوسائل المهمة في سبيل تحقيق ذلك . ان مؤسسة البحث العلمي والجامعات العراقية مدعوة ومطالبة بوضع برامج جدية وواسعة في مجال الترجمة في العلوم الاقتصادية . وفي العلوم الاخرى ايضا ، وعلى ان تكون هذه البرامج عملية تعالج اسباب تخلف واقعنا وتنطلق من وسائل عملية لتجاوز هذا التخلف .

ثم ان على معظم اقتصاديين ان يلتفتوا ويعترفوا بان معظم ما يسمى ادبيا بالمكتبة العربية لمعظم ما نشر من كتب اقتصادية بالعربية

وباستثناءات قليلة جدا ليس الا ترجمة وتجميعا ممسوخا ومشوها . بدرجات متفاوتة . وانه من الافضل بكثير بدلا من ان ندعى تثقيفا للكتب فى الاقتصاد وباللغة العربية فى مواضيع نظرية لا تملك مقومات المساهمة بجديد فيها عما قدمه لنا الفكر العالمى عنها وانما لا يزيد معظمها عن كونه مجرد تجميع وترجمة مشوهة ، فان من المفيد علميا وادبيا لنا وللفكر الاقتصادى العربى أن نتوجه الى ترجمة أمهات الكتب والبحوث الاقتصادية العالمية كما هى لتمكين الاقتصاديين العرب من الاطلاع عليها على صورتها الحقيقية وغير الناقصة او الممسوخة .

٨ ــ الملاحظات العامة الاخرى :

واضافة الى ما ذكر اعلاه . فان هناك عدد من الملاحظات والاستنتاجات العامة الاخرى التى نرى من المفيد الاشارة اليها وهى :

(أ) **بلغ عدد الاشخاص الذين ساهموا** بشكل او بآخر فى الفكر الاقتصادى العربى فى العراق خلال هذه الفترة ٩٢٦ شخصا بمعدل ٢٫٥ مؤلف للكاتب الواحد ؛ وهو معدل منخفض جدا ، ناهيك عن نوعية انتاجهم الفكرى هذا الذى سبقت الاشارة اليه .

ب يلاحظ ان **مساهمة المرأة فى الفكر الاقتصادى فى العراق محدودة جدا وتكاد تكون معدومة** ، فقد بلغ عدد من كتبن منهن مما يدخل ضمن هذه الدراسة ١٧ مؤلفة فقط ، وليس بينهن الا سبعة ممن كتبن فى صلب الاقتصاد ، والبقية كتبن فى اختصاصات مكملة فى التاريخ والآثار والادارة والاجتماع مما شملته هذه الدراسة .

(جـ) يلاحظ من متابعة انتاج الاقتصاديين ان عددا منهم ممن اكملوا دراستهم العالية فى جامعات اجنبية خارج العراق قد اعتبروا ، او هكذا كانت ، **كتابة اطروحتهم (رسالتهم الجامعية) نهاية المطاف** ، وكان انتاجهم العلمى بعدها اما معدوما او قليلا جدا ، مع ان المفروض ان تكون كتابة الاطروحة هى مرحلة التدريب على الطريقة العلمية فى البحث ولن تكون مقدمة لتطبيق هذه الطريقة فى البحث العلمى فى مجالات اخرى ؛ اى ان تكون البداية وليست النهاية .

كما يلاحظ ان البعض الآخر منهم قد استمر فى الانتاج العلمى بعد انهاء دراستهم فى الخارج والعودة الى العراق خلال السنوات الأولى فقط من عودتهم ، **ثم بدا انتاجهم يقل تدريجيا حتى وصل الى مرحلة الركود .**

ان هذه الظاهرة بحاجة الى دراسة جدية ، للوقوف على **الاسباب التى ادت الى جمود هذه الطاقات العلمية** ، والتى كان من المفروض ، بعد أن حصلت على التدريب العلمى الضرورى فى الخارج ، أن تغنى معلوماتها

بما تحصل عليه من خبرات عملية اثناء عملها فى قطاعات الدولة المختلفة او اثناء العمل الاكاديمى ، وان يعبر ذلك عن نفسه فى انتاج علمى جديد .

وربما كان من المفيد لمعالجة ذلك ، **ادخال عنصر الانتاج والنشر العلمى كعامل من العوامل المهمة التى تؤخذ بنظر الاعتبار فى الترفيع المادى او فى تحمل مسؤوليات اعلى ، وهو ما لا يكترث به كثيرا فى الوقت الحاضر ، فيما عدا استثناءات قليلة .**

ا د لم تكن للاقتصاديين العراقيين **الا مساهمة محدودة جدا ورمزية فى المؤتمرات الاقتصادية العلمية الدولية** . سواء كان السبب فى ذلك هو عدم اتاحة الفرصة والتخطيط من الجهة المسؤولة فى اشراك الاقتصاديين العراقيين فيها ، او لارسال غير المختصين الى هذه المؤتمرات لحيانا ممن لا يملكون امكانية المساهمة فيها ومن اجل الترفيه فقط ، او نتيجة لمحدودية امكانية مساهمة الاقتصاديين العراقيين فى مثل هذه المؤتمرات اصلا ، او الثلاثة جميعا ، فانه من المرغوب فيه والضرورى **ان يشاركوا ويساهموا فى هذه المؤتمرات الاقتصادية الدولية بنطاق اوسع وان يتم التخطيط لهذه المشاركة واعداد البحوث الضرورية لها** ، لان فى هذه المشاركة اغناء وتوسيع لفكرنا الاقتصادى من جهة بما تتيحه لنا من الاطلاع على تجارب وخبرات وافكار الآخرين . وكذلك بما تقدمه من فرص لنا وتدفعنا لاعداد وتقديم بحوث اقتصادية على مستويات عالية فى هذه المؤتمرات الدولية من جهة أخرى .

٩ — كلمة اخيرة :

وختاما لا احد فى الصورة القاتمة الحاضرة للفكر الاقتصادى العربى فى العراق التى كشفت هذه الدراسة عن بعض معالمه الاساسية سوى عزاء واحد ، وهو ان سرعة تطور نمونا العلمى الاقتصادى كبير نسبيا ، وقد نجد فى هذا شعاعا من الامل فى ان نصل فى يوم قادم الى مرحلة بناء فكر اقتصادى عربى نعتز به وان نتمكن حينئذ من المساهمة الفعلية الجدية فى الفكر الاقتصادى العالمى .